

الذريعة في الفلسفة البراغماتية وانعكاسها على السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

م.نزار نجيب حميد(*)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى استقراء أصول الفلسفة الذرائعية وتأثيرها على نشأة وتطور الحركة الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديدًا صلتها الوثيقة بالمنظومة السياسية لأمريكا . إذ تشير الدراسات التاريخية والأيدولوجية ؛ إلى الدور الفعال الذي مارسته الذرائعية في بناء نظام الحكم السياسي الأمريكي ، خصوصاً وأن الذرائعية كانت قد غرزت جذورها في أرض الواقع التجريبي ، رافضة أية مضامين فلسفية نابعة من مثالية أفلاطونية كانت أم هيكلية . وبعد أكثر من 300 سنة ؛ نرى اليوم الولايات المتحدة متولية قيادة العالم ، وتراهن على فرص بقائها ، بصفتها القطب الأوحده سياسياً وأمنياً ، في الوقت ذاته نراها الأرهف إحساساً ، في لغتها حول السلام والعالم الحر وحقوق الإنسان والديمقراطية . ويبقى التساؤل حول حقيقة منطق الذريعة السياسي الذي يتبادر إلى الأذهان ؛ فيا ترى كيف أستطاع الساسة الأمريكيان أن يوظفوا وجهها الذريعة في العملة السياسية الواحدة !!؟

(*) مدرس في قسم أصول الدين ،كلية العلوم الإسلامية،جامعة الموصل.

The pretext in the philosophy ,and their effect on the foreign American political during the twenty one era

Le. Nazar Najeeb Hameed

ABSTRACT

This study aims at researching the fundamentals of pragmatism's philosophy and its effect on the establishment and the development of mental movement in United States of America , especially , its strong Link with political Community of America .

The historical and ideological studies refer to the effective role which the pragmatism practiced in building the American political government system , especially , that pragmatism has reinforced its roots in the land of experimental reality refusing any philosophical contents rising from idealism which is neither platonian nor Hegelian .

After more than 300 years , we see today the united states leading the world , and stakes on the opportunities of its maintenance being the sole pivot politically and scurrility . in the same time , we see it the tenders , in its language about peace , free world , human rights and democracy .

The inquiry maintains about the reality of the political logic of pragmatism which comes to the minds . How can the American Masters function the two faces of pragmatism in the one political paper ? !!

مقدمة البحث :-

قد يتفق الباحثون على أن الفلسفة الذرائعية ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد لا يختلفون أيضاً في عدم جعلهم منها فلسفة قومية حصرية دون بعد عالمي . لقد استطاعت الذرائعية أن تتطور في الولايات المتحدة ، لأن أميركا كانت قد قدمت للفلسفة الشروط الموضوعية الضرورية والكافية لعالميتها ، وذلك من خلال التوجه المباشر للفيلسوف الذرائعي إلى قلب الواقع الإنساني ، بعد نزوله من علياء الأفكار والنظريات المثالية ، الأمر الذي أدى بالذرائعية تحولها إلى منهج بامتياز يدعو للتقدم في المعرفة وللديمقراطية في العمل .

إن الأميركيين الأوائل الذين كانوا رؤاداً دخلوا أرضاً غنية غير نامية ، فهم كانوا يتمتعون بالثقة في قدراتهم وفي نشاطهم البار لمجابهة المشكلات التي يواجهونها ، ولبناء مجتمع يتناسب مع تطلعاتهم وأنشطتهم . وأنه لحق أنهم دعموا ثقته في أنفسهم وتطلعاتهم ببعض النظريات السياسية والدينية المحددة التي جلبوها معهم من أوروبا ، ولكن كان اعتمادهم الرئيس على أنفسهم بوصفهم أفراداً ، وتدرجوا في حل المشكلات الإنسانية خاصة بعد تحويلها إلى موقف . Situation

وبينما كان جيمس يبارك ينابيع النزعة الفردية بصفة أساسية للممارسات الأميركية ، كان بيرس وميد وديوي يركزون على الحاجة إلى تشريع اجتماعي للاتجاه البار والأخلاقي لتلك النزعة الفردية . وبهذه الطريقة أعطت الحركة الذرائعية التعبير الفلسفي لهذه الممارسات والمثل التي لم تصاغ في الثقافة المستوردة من أوروبا ، وبهذا المعنى تعد الذرائعية الأميركية التعبير الفلسفي الإيجابي عن الديمقراطية الأميركية .

لقد شكلت الذرائعية نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الأميركية ، خصوصاً بعد الصيغة التي استخدمت لتبرير النزعة التوسيعية التي قادتها الولايات المتحدة في تجربتها الديمقراطية والترويج لها ومن ثم تصديرها إلى شعوب العالم .

لذا فقد جاء هذا البحث مقسم ١ على ثلاثة مباحث ، حيث تكلمنا في المبحث الأول عن أصول الذرائعية ، لاسيما ظهورها تاريخياً وتتبعنا معنى الذريعة فلسفياً واستخداماتها بالمعنى السياسي والقضائي ، وجاء تركيز بحثنا في المبحث الأول عن الفلاسفة الثلاثة ، بيرس وجيمس وديوي زعماء الفلسفة الذرائعية ، للاستناد على آرائهم في هذا البحث .

كما وجدنا من ضروريات هذا البحث النظر في الثقافة الأميركية ومدى تأثير خطابات قادتها من فلاسفة وسياسيين ورجال دين على شعبهم ، لذا جاء المبحث الثاني لنستعرض من خلاله الأسباب والظروف التي كانت وراء نشأة وتطور أميركا ، مسلطين الضوء على أبرز الدعوات والمبادئ التي أستلهم منها الشعب الأميركي أسباب تقدمه ، حيث عدت خطابات المواطنة

والحرية والديمقراطية ، بمثابة صمام الأمان الذي تضمنه الدستور الأمريكي لضمان حماية الشعب .

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتطبيقات الذرائعية وآثارها من ممارسات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وقد تناولنا قضايا متعددة من دول العالم ، كان أهمها قضايا القرن الحادي والعشرين ، أي بعـد سقـوط برجى التجارة العالمـيين في الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001 ، والذي شكل نقطة تحول ومسار جديد للسياسة الأميركية تجاه العالم .

لقد تنوعت استخدامات الذريعة في السياسة الأميركية حسب مصالحها ورغباتها ، فكنا نجدها تارة تصـب في مصبات المنفعة والمكاسب مع حلفاء الولايات المتحدة ، وتارة أخرى نجدها - أي الذريعة - قد تحولت إلى آلة حربية تستخدمها أميركا لقمع الشعوب . ولعلنا نجد بوضوح هذه الازدواجية متأصلة في خطاب الرئيس الأميركي نيكسون Nixon ، في رسالته إلى الشعب الأميركي إبان الاحتفالية بالمنوية الثانية للولايات المتحدة ، حينما قال ؛ " مهما كانت الأخطاء التي أقرتفناها في السياسة الخارجية ، فإمكاننا الاعتزاز بأننا في الحروب الأربعة التي كان علينا المساعدة فيها خلال قرن من الزمن ، قد ضحى الأميركيون بحياتهم لا بهدف السيطرة والتوسع ، بل بهدف تحقيق مهمة غايتها مساعدة الآخرين للتنعم بالحرية التي حصلنا عليها نحن عام 1776 " .

المبحث الأول :- أسس الذرائعية

الذرائعية ⁽¹⁾ (البراكمانية *) Pragmatism هي في الفلسفة واحدة من التيارات الفكرية الأمريكية ذات المنهجية التي تتوخى المعرفة من زاوية فعاليتها ، لا من زاوية حقيقتها المطلقة . وتعود هذه الفلسفة في أصول تكوينها إلى مفكرين أميركيين ثلاثة هم :- تشارلز س. بيرس ⁽²⁾ (1839 - 1914) S.Ch. ، Peirce ، ووليم جيمس ⁽³⁾ (1842 - 1910) James, William ، وجون ديوي ⁽⁴⁾ (1859 - 1952) Dewey , John .

وتعد الذرائعية في طريقة بحثها العلمي أن لا وجود لحقائق مطلقة بل لمعارف نافعة ، أثبتتها التجربة أو تخلت عنها ؛ ينطبق ذلك على الممارسة العادية وعلى المعارف العلمية وعلى القيم الأخلاقية وعلى النظم السياسية .

وترى الذرائعية أن للحقيقة علاقة ملازمة كلياً والاختبار البشري ؛ وأن المعرفة أداة في خدمة الفعالية ، وأن للفكر طابعاً غائباً في الأسس — اس ، فحقيقة قضائية تكمن — إذا في كونها (مفيدة) ، (ناجحة) ، (مرضية) (5) .

إن هذه الصيغ تحتمل سلسلة متواصلة من المعاني التي تمتد على مدى واسع ، فإذا أخذ هذا النجاح بمعنى مكسب أو فائدة ما ، نالها ذلك الذي ينتمي إلى قضية ، ونكون أمام الذرائعية الأكثر ريبية ، تلك التي يكون فيها مفهوم الحقيقة مستوعباً كلياً في مفهوم المصلحة الفردية ؛ إن كذبة نافعة هي حقيقة ، فما يكون خطأ بالنسبة إلى هذا ، يكون مع الأسس عينة حقيقة بالنسبة إلى ذاك (6) .

ونشير هنا إلى بعض الملامح المميزة حول معاني الذريعة واستخداماتها عند بعض الفلاسفة ورجال التاريخ ، قد نجدها من الخطوات النافعة في بداية بحثنا عن الذرائعية .

يذكر أن استخدام الذريعة ظهر — بشكل م — يز — عند رجل التاريخ الفرنسي بوليب Polybe ، من خلال حديثه عن " التاريخ الذريعي " حيث قدم تحديداً لثلاث سمات هي :- أولاً : يعرض الذرائعي دائماً أسباب الحوادث ومسبباتها . ثانياً : يبدي الذرائعي رأيه دائماً في صحة أو ملائمة القراءات والأعمال المنجزة . ثالثاً : يقرن الذرائعي روايته بتعاليم سياسية ، عسكرية أو أخلاقية (7) . لقد حافظت كلمة ذريعي على هذا المعنى في عبارة " الحكم العملي " Pragmatique Sanction ، أي القرار الأسـاسي المبرم ، بخصوص بعض الشؤون السياسية . كما أطلق هذا الاسم على عدة قرارات إمبراطورية أو ملكية ، وعلى عدة مقررات للمجلس الجرمانى (8) ، يشير كانط (1724 - 1804) في مؤلفه " المبادئ الأولى للمعرفة الميتافيزيقية " ، أنه تطلق الأحكام العملية على الأحكام التي لا تنشأ فعلاً من حق الدول بوصفها قوانين لازمة ، بل تصدر عن الدراية ، وعن الوقاية المتخذة في سبيل الخير العام . كما

ورد عند كانط في مؤلفه " نقد العقل العملي " مصطلح " الأيمان أو الاعتقاد الذريعي " ، حيث يفرق في ما بين الموجبات الذريعية (نصائح الحكمة المتعلقة بالرّفاء) ، والموجبات التقنية أو قواعد المهارة من جهة ، وبين الموجبات العملية أو الوصايا الأخلاقية من جهة ثانية (9) . كما تابع شلينج (1775 - 1854) نفس المعنى الذي أعطاه كانط للذريعة ، للدلالة على طريقة التاريخ العملي (10) .

جرى استخدام مصطلح الذريع-ة أيضاً من خ - لال المن-هج الذي عرضه موريس بلوندل (1861 - 1949) في مؤلفه " الفعل " 1893 ، حيث تقوم على إظهار حقيقة من خلال الفعل ، تتخطى الظاهرة العادية ، وتبيان واقعه لا يمكن تجاهلها ، ويؤدي تحليلها الكامل بالضرورة ، إلى الانتقال من المسألة العلمية إلى المسألة الميتافيزيقية والدينية ، كائناً ما كان تفكيرنا وعزمنا وتنفيذنا ، فإن في الفعالية الأكثر عقلانية أو الأكثر مادية ، واقعة فريدة من نوعها على الدوام ، هي الفعل " البراغما " ، حيث تتحد مبادرة الفاعل ، وما يتلقى من معونات ، وما يعاني من ردود فعل ، بحيث أن التركيب البشري يجد نفسه مطوراً عضوياً وكأنه من صنيع فعله عينه ، بوصفه فعلاً ناجزاً (11) . ومن ثمّ يمكن لهذه الحقيقة ويفترض بها أن تكون موضوع دراسة خاصة ، مميزة من علم الفعالية ، أي مميزة من التقانة النفعية .

ويتجه ادوارد لوروا (1870- 1954) في طريقة استعماله للذريعة نحو معنى مختلف جداً عن المعنى الذي روجه الانجلو - أمريكيون ، حيث يقول في إحدى رسائله :- " ليس الأمر عندي إطلاقاً حصر الحقيقة أو التوضيح بها لصالح المنفعة ولا استدخال أية عبارات غريبة عن هاجس الحقيقة في البحث عن حقائق خاصة جزئية ؛ بل اعتقد فقط سواء في النظام العلمي أم في النظام الأخلاقي إن إحدى علامات الفكرة الصحيحة هي خصوصيتها ، قابليتها لـ ((الأداء)) لـ ((العمل)) بفعالية ؛ واعتقد إن هذه القابلية لا تتجلى إلا بالتجربة ، أي باختبار العقل ووضعه على المحك (نعني الاختبار الذي تتألف مواصفاته مع مواصفات الفكرة المعنية) وارى إن هذا الاختبار لا يمكنه إن يكون تحقيقاً بالفعل إلا شرط إن يكون اختباراً متحققاً بالفعل ،

ممارسا بالفعل ، باختصار اعتقد إن التحقق يجب إن يكون في كل مكان عملا وليس فقط خطابا (12) .

لذا يمكننا القول بأنه من المفترض إن يكون هناك ذرائعية لدرس حتمية الأفعال الكلية ، لدرس مسارها الأصلي ، وتكافل العناصر المكونة لها ، والمنطق الذي يحكم تاريخها ، وقانون تطورها وتكاثرها واكتمالها ، وبهذه الصورة يمكن لهذا العلم أن يوضح ويوسع المنهج الذي تستعمله الفلسفة لصالح نظرية المعرفة التي حوّلت مركز جاذبيتها ، لكي تنقله من التصور أو المقصد المثالي إلى العملية الإجرائية الكلية ، وهذه هي المضامين التي سوف يوثقها مؤسسو الذرائعية الأوائل ، خصوصا وأن فلسفاتهم جاءت بمثابة تحصيل حاصل للتجريبية الانكليزية . لقد أرادت الذرائعية الأمريكية والتي كانت تمقت البحث النظري المجذب العقيم ؛ أن تنحو بالفكر نحواً جديداً ، فلا يكون من شأنه كنه الشيء ومصدره بل نتيجته وعقباه ، وبذلك نجد أن الذرائعية تشمل في صعيد واحد منهجاً في البحث ونظرية خاصة تتصل بالعقل البشري (13) ، لذا يمكننا القول ؛ بأن الذرائعية تركز عموماً على النقاط الآتية (14) :-

أولاً :- أن معاني الأفكار كلها إنما تكون في نتائج العملية .

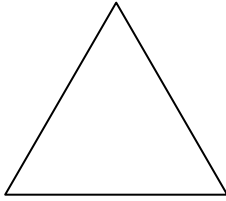
ثانياً :- أن وظيفة الفكر هي أن يكون أداة للتكيف ومرشداً للسلوك .

ثالثاً :- أن المعيار الأول للحقيقة هو النتائج العملية لاعتقادنا .

ولقد كان العنصر الذي ترجع إليه الأهمية الكبرى للذرائعية هو نشاطها النقدي التحليلي ، لا صيغها الميتافيزيقية . وسوف نركز بحثنا هنا حول أهم مقومات المنهج الذرائعي وهي :

الفكرة (الموضوع) ، التجربة والعمل ، النتائج والتحقيق ، وهذه تمثل بصدق ثالوث الفلسفة الذرائعية ، أي أنه بغياب أُنوم واحد تبطل أهداف هذه الفلسفة ، وتقضي مضامينها . كما أننا سوف نلاحظ أن هذا الثالوث سوف يمارس دوراً فعالاً في تاريخ نشأة وتطور الولايات المتحدة الأمريكية ، تحديداً ما تحدثت عنه النظريات القائلة ؛ بأن الولايات المتحدة ارتكزت في تطورها على ثلاثية ؛ الجندي ، والتاجر ، والمبشر (رجل الدين) .

التاجر

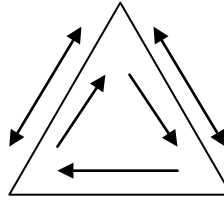


المبشر (رجل الدين)

شكل رقم (2)

الجندي

الفكرة (الموضوع)



التجربة والعمل → النتائج المحققة

شكل رقم (1)

إن هذه الأنماط الثلاثية يمكننا تشخيصها بشكل مباشر في نهج السياسة بشكل عام للولايات المتحدة ، وهذا ما تم قراءته في سياستها الداخلية حول أطروحات ؛ المواطن ، وحقوق الفرد ، والديمقراطية ، وهي تجربة داخلية استثمرت أميركا نفعها السياسي لفرضها وتطبيقها على شعوب العالم . نخلص إلى أن هنالك ثلاثة أصـول فلسفية ، انعكست في الفلسفة الأميركية وهي ؛ الواقعية التجريبية ، والمذهب الطبيعي التطوري ، ونظرية المجتمع المتمثلة (بالديمقراطية الأميركية) . إنَّ هذا التلاحق المنهجي وجد صداه في الفلسفة الذرائعية ، والتي أبصر نورها - لأول مرة - بيرس ، وعمل على تقديمها جيمس ، لتصل عالميتها على يد ديوي ، الأمر الذي يقتضي بنا أن نقدم في عجالة مقومات المنهج الذرائعي .

1- الفكرة (الموضوع) :-

ارتبطت الفكرة عند الذرائعيين في أبحاثهم تحديداً في المعرفة ، ومنهج البحث العلمي ، فالذرائعية تتبع قاعدة بسيطة تستعين بها على توضيح الأفكار الفلسفية والإحاطة بمضمونها ، حتى يتيسر لنا بذلك مناقشتها مناقشة مثمرة . وتجدر الإشارة إلى أن بيرس هو أول من تحدث عن الفكرة - من بين الذرائعيين - وذلك في التعريف بمنهجه الجديد ، في مقال له بعنوان ؛ " كيف نوضح أفكارنا " ⁽¹⁵⁾ في المجلة الشهرية للعلوم الشعبية عدد يناير ، سنة 1878 . إهتم بيرس بكيفية التحقق من مدلولات الأفكار التي نستعملها فقال :- " أنظروا في الآثار ذات البعد

العملي التي نزن أنه من الممكن أن ينتجها موضوع تصورنا . إن تصورنا لهذه الآثار هو كل تصورنا للموضوع " (16) .

ويستهدف بيرس بهذه القاعدة فضح — ح الصيغ الجوفاء — وتم — يبرز الأفكار الغ — نية بالمضمون (17) ، ويبرر ذلك بأن فكرتنا عن أي شيء هي فكرتنا عن آثاره الحسية ، وتكون قد خدعت نفسك إذا توهمت أنك قادر على الوصول إلى نوع آخر من الخصائص ، ذلك لأن وظيفة الفكر الإنساني هي الاهتمام بالأفكار التي تفسر تفسيراً حسيماً .

ولابد من الاعتراف بأن جيمس تأثر ببيرس ، رغم أنه اختلف عنه عندما أكد أنه إذا كانت فكرة ما تعني بكل دقة ما تفعله بها دون زيادة أو نقصان ، إذن فلا بد أن يتألف صدقها من نجاحك فيما تفعله بها لا أكثر ولا أقل من ذلك . الأفكار إذن تعالج على أساس ما تؤديه وتتجه ، وحين يقول الإنسان أن فكرة ما صادقة ، فإنه يدعي بذلك أنها توصله بنجاح خلال التجربة ، لذا يعترف جيمس بأن الفكرة الصادقة تتفق أو تتطابق (تتناظر) Corresponds

مع الواقع (18) . وهكذا يريد جيمس — والذرائعيون عموماً — أن تكون كل فكرة وسيلة لسلوك عملي معين ، أعني أن تكون الفكرة تصميماً لعمل يقوم به الإنسان ، أو لا تكون على الإطلاق فالفكرة التي تحيا في ذهن وحده ليست جديرة بهذا الاسم ، ولا خير فيها ، ألا أن كانت مرشداً للإنسان في حياته وسلوكه ، فيكون مثلها مثل اللون الأحمر أو الأخضر على السكة الحديدية يراهما سائق القطار فيوجهان تصرفه توجيهاً معيناً (19) . ويرى جيمس أننا يتوجب علينا البحث عن المعنى الحقيقي والوزن الصحيح للفكرة أو للاعتقاد أو للنظرية في ميدان الوقائع الجزئية وفي صميم النتائج الحاسمة التي تتجم عنها في تجربتنا (20) . إذن فالفكرة هي أداة وماهيتها تكمن في قدرتها على التنبؤ .

أما ديوي فقد اقترح تصوراً جديداً لعلاقة ما بين الفعل والفكرة ، وكان ذلك أول مرة له في عام 1890 في مقالة بعنوان " منطق التحقق " ، حيث ذهب إلى أن : (الفعل هو الفكرة التي لا شيء يعارضها) (21) . أن الفكرة هي (فعل ممكن) موجود في الزمن بشكل فرضية ،

والسيرورة التي بموجبها يصبح الفعل الممكن فكرة أو فعلاً حقيقياً هي عملية البحث Inquiry ، إذن لا برهان على الفكرة سوى قدرتها التي تمتلكها على المشي وعلى تنظيم الأفعال .

ويذهب ديوي في معرض حديثه عن العلاقة ما بين الفكرة والحدث ، بأن النظرية هي هيئة حالة فعل معطاة بهدف معرفة السلوك الذي يجب إن يتبع ، والممارسة هي تحقق الفكرة الحاصلة بهذه الطريقة ؛ أنها النظرية في حالة الفعل (22) .

وهذا هو المنطق الضامن لاستمرار سير البحث ؛ فالتفكير ليس نسخة ثابتة من الحقيقة ، ولكنه طريقة عملية في التقدم الإنساني ، ترفض الخضوع لنماذج محددة ؛ أي قوالب فكرية جاهزة ، وهي بدورها أيضاً ترفض الخضوع إلى غير الضروري من تراكم الماضي (23) . وفي النهاية تكون الفكرة عند ديوي أداة لترقية الحياة وليس وسيلة إلى معرفة الأشياء ذاتها ، بهذا تكون للأفكار قوة إجرائية أو عملياتية في المجال الطبيعي ، وإن ما تحققه هذه العمليات أو الإجراءات التي تشير إليها الفكرة التي تقود العمل ، وهو الذي يختبر قيمة الفكرة ذاتها ، يقول ديوي : " إن القوة الفعالة للأفكار حقيقة قائمة ولكن للأفكار والمثاليات قوة عملياتية في المواقف المحسوسة المجربة ، وينبغي إن نختبر قيمتها بالنتائج المعينة لعملياتها " (24) .

2- التجربة والعمل :-

في مقاله التحليلي الذي نشره عام 1878 بعنوان " تثبيت الاعتقاد " The Fixation of Belief ، كتب بيرس أنه يتوجب على الفيلسوف الحق ؛ إتباع المنهج التجريبي العلمي ، وعندما تأمل عمل الفلسفة واللغة التي يجب على الفيلسوف استخدامها ، أخذ بتجريبية العالم واستخدام لغته بوصفها المثال الذي يجب أن يحتذى ، وعبر عن الاتجاه التجريبي بأزاء استخدام المعنى بهذه الطريقة فقال :- " أما بالنسبة للعالم التجريبي الحق ، فأنتك مهما أظهرت له من تأكيد ، فإنه سيفهم ما تقوله من معنى إذا كان الوصف المعطى له نابعاً عن تجربة " (25) . لذا فالإنسان باستطاعته أن يحدد بدقة كل الظواهر التجريبية التي يمكن رصدها واقعياً ، وهي التي سوف تكون خاضعة للتثبيت ، وبعبارة عن النفي .

إذن يستخدم بيرس مصطلح التجريبية Experimental استخداماً واسعاً ، فالظاهرة التجريبية عنده ؛ هي الحقيقة التي تؤكد أن فعل وصف معين سينتج عنه نوع معين من النتائج التجريبية (26) . ولعل من عبارات بيرس الشهيرة قوله :- " تجربة الرجل ليست شيئاً إذا كانت بمعزل ؛ إذا رأى إنسان ما لا يراه الآخرون سم ذلك هلوسة وتخليطاً ... ليست تجربتي ولا تجربتك ، ولكنها تجربتنا التي ينبغي أن نفكر فيها " (27) .

أما وليم جيمس فقد كان هاجساً الأول ؛ هو إرادة تحويل السيكلوجيا إلى علم قائم بحد ذاته ، لذا لابد من خلق منهج واحد يسيّر علم النفس ، وهو يتلخص كالاتي :- " إن السعي لبلوغ غايات مستقبلية واختيار الوسائل للوصول إليها ، هما العلامة والمعيار على وجود الخصائص العقلية في ظاهرة ما " (28) . وتتحول السيكلوجيا إلى علم قائم عند جيمس على أساس مقتضيات التجربة ، ففهم الأشياء يكون أساسه ما تحدثه بحضورها في التجربة من اختلافات . وقد كان جيمس بنفس الوقت استبطانياً ، فأعتقد أن المجهود التجريبي لتحديد كيفية قيام العقل بوظائفه في التجربة لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى الباطن (29) .

وفي محاولات أخرى نجد جيمس يحيد عن كونه استبطانياً من خلال انقياده إلى النظرية السلوكية ، التي جاءت كرد فعل ، لدراسة العمليات البدنية بفعل النشاط الذي يتم داخل الدماغ . وتتضح تجريبية جيمس أكثر من خلال نقده للتجريبية التقليدية ؛ التي كانت تركز انتباهها أكثر على أصول أفكارنا في التجربة الماضية ، ولم تعر انتباهها لوظيفتها بصفتها مشيرة إلى التجربة المستقبلية (30) . وبنفس الوقت يجب التركيز على أهمية الروابط التي تجمع العناصر المنفصلة في مجرى التجربة ، حيث أن هذه الروابط تتيح أفكاراً جديدة في عناصر التجربة تقود إلى تجارب مسـ تقبلية ، وهكذا تكون الذرائعية هي التـ جريبية الوحيدة في صورتها الجذرية الصحيحة (31) .

وأخيراً نشير إلى أن جيمس كان قد كتب في مقدمة كتابه " معنى الحقيقة " The Meaning of Truth ؛ بأن " التجريبية الجذرية تحتوي قبل كل شيء مسلّمة ، ثم تأكيداً للواقع ، وأخيراً خلاصة كاملة " (32) . والمسلّمة هي مبدأ الذرائعية ، تستخدم لتمييز الواقعي من

الفكري ، أو بالأحرى ما يجرب وما لا يجرب ، أو ما يسمح بإدخال الفكر الذي يجرب في عالم التجربة المحضة . ليست التجريبية إذاً إلا مسلّمة واقعية ⁽³³⁾ .

أمّا التجربة عند جون ديوي ، فقد شكلت مرحلة مهمة في مختلف أبحاثه ، والتي انعكست في مذهبه الجديد الأداتية Instrumental ، ففي المعرفة ذهب إلى أنها فاعلية موجّهة ، وهي جزء وظيفي من التجربة ، فالفكر يعمل في الواقع ، عن طريق أدوات (وسائل) ، هذه الأدوات هي القضايا ، والتي تقع في المراحل الوسطى بي — ن — ق أيام المشكلة أمام الفكر وحلها في النهاية ⁽³⁴⁾ . إن ما يزيد موقف ديوي وضوحاً في تأكيد ربط المعرفة بالعمل ، هي الأفكار التي جاءت لتؤكد هذا الاتجاه ، والتي تذهب إلى أن " المعرفة ليست شيئاً معزولاً قائماً بذاته ومكتفياً بذاته ولكنها متضمنة في السبيل الذي بواسطته تدعم الحياة وتتطور وتمضي قدماً ... " ⁽³⁵⁾ ، إن هذه الاستمرارية نجدها في التجربة المعاشة ، وهي في حالة تآل — ف وتوازن ، لكن الحياة هي تغيير ؛ تغيير الشخص الذي ينمو ويكبر ، تغيير الب — يئة ، الوسط — ط ، لذلك فالاستمرارية دائماً مهددة ⁽³⁶⁾ .

أما في مجال التربية التقدمية ، فيمكننا القول بأن تأسيس المدرسة المختبرية ⁽³⁷⁾ كانت مع وصول جون ديوي إلى جامعة شيكاغو سنة 1896 ، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى فكرة ديوي في تحويل العملية التربوية إلى تجريب ، هو الأمر الذي سوف يقود عملية التربية إلى ارتجال آني ، دون الارتكاز على صفات تربوية ، لأن التربية في نظر ديوي ؛ هي تجربة يعيشها الطفل والمعلم سوياً في المدرسة ، في لحظات الوقت حيث يعيشانها ؛ وفي المكان المشترك حيث يعيشانها ⁽³⁸⁾ .

وبشكل أدق يربط ديوي التجربة بحدود المختبر ، ويعطي للتجربة صفة الموضوعية ، ليحيلها إلى مشكلة واقعية ، لكي يتسنى لنا إمكانية إيجاد حلول لها . وتتضح أكثر مرحلة التجريب عند ديوي بعد عملية اختبار النتائج أي إجراء التحقيق ، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفقرة القادمة .

3- النتائج والتحقيق :-

تتبين مرحلة النتائج والتحقيق عند بيرس من خلال نظريته في المعنى ، إذ أنه قام بدراسة مشكلة المعنى من وجهة النظر التجريبية ، فيرى أن أية فكرة إنما ترتبط دائماً بالانطباعات الحسية التي نتزود بها عن الأشياء التي هي موضوعات الإدراك . يقول في هذا الصدد :- " أن فكرتنا عن أي شيء ، هي فكرتنا عن الآثار الحسية المترتبة عليه ، وإذا كنا نتخيل أن هناك معنى آخر للفكرة غير ذلك ، فإننا نكون مثابة من يخدع نفسه " (39) . ولكي يمكننا التحقق من معنى أية فكرة (تصور ذهني) في التجربة ، فيتوجب علينا أن نتأمل النتائج العملية التي تنتج بالضرورة عن صدق ذلك التفكير أو التصور الذهني ، ومن مجموع هذه النتائج نحصل على المعنى الكلي للتصور (40) .

لقد أستغل بيرس فكرة تحقيق الفروض ، تلك الفكرة التي عرف أهميتها من العلم الحديث ، والواقع أن كل أفكارنا في رأي بيرس شبيهة بالفروض العلمية . إن أي فرض يمكن أن يكون مقبولاً في حالة عدم وجود أسباب خاصة تفترض العكس ، وهذا الفرض قابل للتحقيق التجريب ، ويؤخذ به فقط إذا كان قابلاً لمثل هذا التحقيق ، وهذه على وجه التقريب هي النظرية الذرائعية ، حسب قوله (41) .

أما جيمس فإنه يرجع إلى المبدأ الأساسي في نظريته الذرائعية عن الحقيقة والدلالة ، حيث ينتبع النتائج من خلال الواقع الملموس ، والذي سوف يكون معطى لنا دفعة واحدة . ولابد لنا من الحصول على وضوح تام في الأفكار المرتبطة بهدف ما يتوجب علينا فقط أن نتبصر بالآثار ذات الطابع العملي التي ندركها ، وردّات الفعل التي يجب أن نتحضر لها (42) . لقد أصبحت نظرية الحقيقة والدلالة عند جيمس أكثر وضوحاً ؛ من خلال تفكيرنا بالحل لمسألة الحقيقة ، فالفكرة هي صحيحة إذا كان لها نتائج جيدة ، وإذا كانت مثبتة .

إن النتيجة يمكن أن تصل إلى الحقيقة عن طريق الفكرة ، والفكرة تصبح صحيحة ، وتعود صحيحة بواسطة الأحداث ، وإذا أمكن لكلمة أن تحتل معنيين ، سنقول بأن المعنى الذي يتحقق حرفياً " هو حدث صحيح وصادق " (43) ، لقد فكر جيمس في استخدام عدة طرق لكي

يعبر بها عن مفهوم (الصدق) Truth ، ووجد أن النموذج الأصلي لعملية الصدق هو المبدأ الموجه منطقياً أو تصورياً نحو الفكرة والى (ما يمكن) أن يتم التحقق منه تحقق — قاً كاملاً وببساطة (44) ، فالإحساسات (التأثيرات الحسية) تجعل الإنسان يتوقع ما يحدث بالفعل .

وتعد كلمتي " تجربة " و " تحقيق " على التوالي ؛ هي الكلمات المفاتيح للمذهب الأداتي والوسائل لديوي . والتحقق أو التفكير ؛ هو الفأر الذي يركز على تحويل موقف حيث ((يجرب)) من العتمة مثلاً ، أو عدم اليقين ، أو التنافر ، أو الفوضى من كل نوع ، إلى موقف واضح ، متألف ، ثابت ومنسجم (45) . ونجد عند ديوي تعريفاً للتحقيق أكثر تقنية ، حيث يقول :- " التحقيق هو التحول المراقب أو الموجه لموقف غير محدد إلى موقف محدد في تمييزاته وعلاقاته المكونة الذي يحول عناصر الموقف الأصلي إلى كل موحد " (46) .

ومادام ((الصدق)) التحقيق صفة نعت بها سير العمل ، فلا يمكن لمعياره أن يكون تاماً وكاملاً ومحدداً بشكل نهائي ، إنه معيار مستمد من البحث الموجه وللبحث الموجه ، وإنه خاضع بشكل مستمر لكل ما يفرضه البحث من تعديل أو تغيير في عمليات البحث الجارية في كافة ميادين الحياة ، وكذلك في اعتماده على النتائج التي يحققها البحث ، لإعادة التوازن وحل الإشكال في مواقف مثيرة للبحث ، فيذهب ديوي إلى أن الصحيح يعني الذي ثبتت صحته بالتحقيق ، ولا يعني شيئاً سوى ذلك ... (47) .

إن التأثير الذي مارسه ويمارسه عمل ديوي على الفكر الأمريكي لا يمكن تقديره ، إن هو بمثابة المرأة والضوء له . وسيرته بينت دور نظرياته التربوية التي عكست روح الفكر الأمريكي إلى أقاصي الأرض ، فنضاله من أجل أن تكون الشخصية الإنسانية محترمة في كل مكان ، وأن يرسى في كل العالم ديمقراطية صحيحة ؛ أجبر كل الناس الأخوذ بالعدالة على الإعجاب به ، غير أن أننا سوف نرى خسارة هذا الإرث الثمين وضياعه في مقاييس وحسابات سياسة الولايات المتحدة ، بعد تغيير مفاهيم الديمقراطية ونمذجتها بعناصر القوة والقمع والذرائع الكاذبة ، وهذا ما سنحاول توضيحه في المباحث التالية .

المبحث الثاني :- التحليل الذرائعي في الخطاب السياسي

يمكننا القول أن الثقافة الأمريكية جوهرها ذرائعي مطلق ، ولذلك لم تكنف السياسة في الولايات المتحدة باتخاذ الذرائعية قاعدة استناد من بين القواعد الأخرى المتعارف عليها في العمل السياسي ، بل اتخذتها عقيدة ثابتة ، ولم يعكف سياسي أمريكي على تدوين تجربته السياسية إلا وتغنى في نفس الوقت بعظمة الولايات المتحدة ، وبأن عظمتها متأسسة على أسس المنطق الذرائعي .

ولابد لنا من الوقوف هنا للتركيز على هذا التوافق الحاصل ما بين الثقافة النابعة من ايدولوجيا أمريكية وما بين الفلسفة الذرائعية الأمريكية . أن هذا الأمر يتطلب منا البحث في الظروف والمتغيرات التي إنوجدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، وماهية المبادئ التي تبنتها مسارات الأنظمة الاجتماعية والدينية عبر تاريخ تطور أميركا ، والتعرف على مجمل المقترحات التي توصل إليها الأمريكيان الأوائل بوصفها حلولاً جديدة ممكن اتخاذها مبادئ أولى للتعبير الفلسفي عن السياسة الأمريكية .

لقد شكلت الفلسفة الأوروبية القارية ، التي تجد في الفلسفة الأنجلو - ساكسونية - وهي فلسفة التجربة والخبرة - اللبنة الأولى لتكوين الفلسفة الذرائعية ، وكون أن الفلسفة الإنجليزية هي فلسفة أمبريقية ، فأنا نجد في الفل - سفة الذرائعية الأمريكية ؛ فلسفة تجريبية ، أو بعبارة أخرى ؛ أنه في الوقت الذي تجد الفكرة الإنكليزية حقيقتها في التجربة الحسية الخاصة ، تجد الفكرة الأمريكية حقيقتها في التجربة العامة (48) .

وبرغم كل المزايم التي زعمها الساسة الأمريكيان ، على اختلاف التبدلات التي مرت بها الولايات المتحدة منذ تأسيسها ، وتمسكهم المستمر بأن أساس فكرهم السياسي هو أنموذج متماثل للفكر الذرائعي ، وأن هذا الأخير تحديداً كان قد تمخض من رحم الفلسفة الأوروبية الأم ، فنقول أن الواقع عكس غير ذلك (49) ؛ فالأميركي مغامر ، يتعطش للأمان ، فردي ، وهو امتثالي Conformist ، يرفض أوروبا لكنه يحن إليها ، يبشر بالانعزال ألا انه يتدخل في شؤون الآخرين ، هو إمبريالي ، لكنه يعلن نفسه مدافعاً عن حقوق الشعوب المقموعة . وليست مهمتها

هنا تقديم دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ولا هو اختبار للمتغيرات السايكولوجية التي تكونت منها شخصية المواطن الأمريكي ؛ بقدر ما هو رصدٌ للآثار التي خلفتها الفلسفة الذرائعية على الواقع السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديدًا بعد ظهور الذرائعية في منتصف القرن التاسع عشر ، على يد مؤسسها الفيلسوف الأمريكي بيرس كما أشرنا في المبحث الأول . لذا سوف نبحت هنا في أهم ثلاثة بنود ، جاءت بمثابة خطاب موجه لعب دوراً مباشراً في تعبئة وحماسة الجمهور الأمريكي ، على مختلف تعدديته ، بعد ما تحول إلى مجتمع كلي موحد ، ممثِّل لمبادئ الدستور الأمريكي . وهذه البنود الثلاثة هي :-

١ - للمواطنة : أمريكا أرض الميعاد .

٢ - الحرية وحقوق الفرد .

٣ - الحرية والديمقراطية .

وسوف يتبين أن لهذه الأهداف الثلاثة ، قوالب أيديولوجية ذرائعية ساهمت في تشكيل المؤسسات السياسية في أنظمة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية .

1- المواطنة : أميركا أرض الميعاد .

” لم تتفق السماء والأرض قبلاً أحسن من اتفاقهما على إنشاء هذا المكان

مسكناً للإنسان ” جون سميث : مؤسس مدينة جيمستاون 1607.

نشأت الولايات المتحدة وتحولت متطورة خلال القرنين الممتدين بين أول مستوطنة إنكليزية في جيمستاون سنة 1607 ، وبداية القرن التاسع عشر (50) . فمن سلسلة من المستوطنات الاستعمارية المنعزلة المحاذية للساحل الأطلسي ، تطورت الولايات المتحدة إلى دولة جديدة ولدت من الثورة ، يرشدها دستور يجسد المبادئ الديمقراطية للحكم الذاتي . لقد قرّر معظم المهاجرين الذين يشكلون الأمة الأميركية الآن في لحظة أو أخرى من أوروبا ، حيث عانوا الاضطهاد بسبب أفكارهم ، وحتى لو كان العوز هو السبب الذي أدى إلى طردهم ، فهم قد هربوا في كل الأحوال لإيمانهم بالحياة الجديدة ، فهم هامشيون ، يقبلون بالحق في الاختلاف ، من هنا كان هذا المزج بين الفردية والحياة الاجتماعية ، وحرية الفكر والامتثال (51) .

كانت للثورة الأمريكية ⁽⁵²⁾ أهمية تجاوزت بكثير حدود قارة أمريكا الشمالية ، فقد جذبت اهتمام طبقة المثقفين السياسيين في القارة الأوروبية ، وأنضم إلى صفوفها رجال مثاليون بارزون ؛ كتاديوس كوشويسكو ، وفردريك فون سنوين ، والمركز دي لافاييت ، لترسيخ الأفكار المتحررة التي أملوا في نقلها إلى دولهم . وعزز نجاح الثورة مفهوم حقوق الإنسان عبر العالم الغربي ، وقوى الانتقاد التنويري العقلاني للنظام القديم المبني على حكم ملكي وراثي وكنيسة رسمية . وشكلت الثورة الأمريكية ، من ناحية حقيقية فعلياً ، العناصر المكونة لقيام الثورة الفرنسية ، لكنها خلت من عنف وفوضى الثورة الفرنسية لكونها حدثت في مجتمع كان متحرراً مبدئياً .

تم تصوير أفكار الثورة في أغلب الأحيان على أنها انتصار لمبادئ العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان التي وضعها الفيلسوف الانكليزي جون لوك (1632 - 1704) ومع كون هذه الأفكار صحيحة إلى الحد الذي بلغته ، إلا أن هذا التصوير لمزايا الثورة يمر مروراً سريعاً عابراً بالأهمية المستمرة للمبادئ البروتستانتية الكالفينية المنشقة ، التي انطلقت من مفاهيم الآباء المهاجرين والبيوريتانيين ⁽⁵³⁾ ، الذين آمنوا أيضاً بالمثل العليا للعقد الاجتماعي وبالمجتمع المتمتع بحكم نفسه بنفسه . وكان المثقفون من معتقي فكر لوك ورجال الدين البروتستانت مناصرين هامين لأنواع من الليبرالية المنسجمة ؛ التي كانت قد ازدهرت في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية .

وأكد العلماء والمؤرخون أيضاً ، أن قناعة بمبدأ آخر ساهمت في انطلاق الثورة هو " الجمهورية " ، وشددوا على أن مبدأ نظام الجمهورية لا ينكر وجود الحقوق الطبيعية ، بل يخضعها للإيمان بان المحافظة على جمهورية حرة يتطلب وجود شعور قوي بالمسؤولية المشتركة وتنمية فضيلة إنكار الذات لدى قادة هذا النظام ⁽⁵⁴⁾ . وبدا بالمقابل أن التشديد على حقوق الفرد ، وحتى السعي في سبيل تحقيق السعادة الفردية أمراً أنانياً ، وبدا النظام الجمهوري لبعض الوقت وكأنه يهدد بزعة مكانة الح — قوق الطبيعية بوصفها مبدأ أساسياً من مبادئ الثورة ، لكن معظم المؤرخين يتفقون اليوم ، على انه بولغ في التمييز بين هذين المبدأين ،

وتصور معظم الذين فكروا بمثل هذه الأمور في القرن الثامن عشر بأن هذين المبدئين وجهان لنفس العملية الفكرية .

تجرّ الثورة عادة في أذيالها طفرات اجتماعية وعنفاً على مدى واسع ، لكن الثورة الأميركية كانت طبقاً لتلك المعايير معتدلة نسبياً ، فقد غادر حوالي مئة ألف من الموالين للنظام الملكي الولايات المتحدة ، وطرّد من البلاد بضعة آلاف من أعضاء النخب القديمة الذين صودرت أملاكهم ، كما غادر البلاد أناس عاديون تمسكوا بإخلاصهم لمملكتهم ، ومعظم الذين غادروا البلاد مختارين النفي ، فعلوا ذلك بمحض إرادتهم ، ثم انفتحت الثورة وتزايد فعلاً تحرر المجتمع الليبرالي (التعددي) الذي كان متحرراً أصلاً ، وأصبحت المعطيات الليبرالية القاعدة الرسمية للثقافة السياسية الأميركية سواء أكان ذلك في نزاع الصفة الرسمية عن الكنيسة الأنجليكانية ، أو مبدأ انتخاب المسؤولين التنفيذيين على المستوى القومي ومستوى الولايات ، أو في نشر فكرة الحرية الفردية على نطاق واسع ، لكن بنية المجتمع لم تتغير إلاّ بقدر طفيف ، وسواء قامت الثورة أم لم تقم ، فقد ظل معظم الناس آمنين في حياتهم وحرّيتهم وملكيّتهم (55) .

ليس من المستغرب أن نجد المذهب التعددي المعاصر يزدهر إلى أقصى حد في الولايات المتحدة الأميركية ، ذلك لأن التعددية فلسفة تجعل من التغيير وعدم القابلية للتنبؤ والمغامرة فضيلة ، وبدلاً من أن يجد المفكرون في عناصر التجربة البشرية هذه شيئاً ينبغي استبعاده أو إخفاؤه تحت البساط الميتافيزيقي فإنهم يجدونها أساسية في العالم الواقعي ، بل يجدونها مثيرة فيما تتيح من تحديات وفرص . والواقع أن صياغة المذاهب التعددية قد ارتبطت بالنمو السريع للحضارة الأمريكية خلال ثلاثة أرباع القرن الأخيرة (العشرين) ، وأنه لمن الصعب تصديق أن هذا الارتباط حدث بمحض المصادفة ، وحتى لو كان الأمريكيون قد بدأوا الآن يزدادون اهتماماً بالأمان ومسايرة التيار السائد مما همّ بالمغامرة والفرص التي تقتضي خوض مخاطر ، كما يعتقد كثير من الملاحظين الاجتماعيين اليوم فإنه يبدو من المؤكد أن التعددية ستظل تجتذب كثيراً من الأمريكيين . فالمدينة الأمريكية بأسرها تعددية إلى حد لا يكاد يكون له نظير في غيرها من المدن (56) .

ومن الأسباب التي ترجع إليها هذه الظاهرة ، الحجم المادي المجرد للولايات المتحدة ، كذلك فان تنوع الأصول العنصرية والحضارات القديمة التي انصهرت في البوتقة الأمريكية بأسرها كان من الأسباب التي شجعت على انتشار التعددية (57) . وقد أسهم في ذلك أيضاً نظام الحكم الذي يفتقر نسبياً إلى التركيز ؛ فهناك حكومة فدرالية ، وحكومات للولايات ومجالس للمقاطعات والبلديات ، كلها تتنافس على ولاء الأمريكيين وعلى أموال ضرائبهم . مما يزيد في تعدد الولاء وتعدد الضرائب الذي يجد الأمريكيون أنفسهم موزعين بينه . كذلك فان أمريكا مازالت تتصف بقدر كبير من الحركة الاجتماعية ، وهذا يعني أن في استطاعة معظم الأمريكيين ، في أي وقت يشاءون تقريباً ، أن ينتقلوا إلى سكنى أماكن جديدة والاشتغال بأعمال جديدة ، وتكوين مجموعة جديدة من الأصدقاء ، وهذا يشجع بالطبع على تغيير الاهتمامات وتحول الولاء . ومازالت الفوارق الإقليمية بين الأمريكيين قوية التأثير إلى أبعد حد ، على الرغم من أن أهميتها أصبحت أقل مما كانت عليه منذ جيل مضى . فمعايير إقليم معين تختلف عن معايير إقليم آخر . وبينما أن الأشخاص الذين عاشوا طيلة حياتهم في نفس الإقليم قد يرون هذا الإقليم واتجاهاته هي المعايير الوحيدة الصحيحة ، فإن هناك من التنقلات السكانية ما يكفي للحيلولة دون أن تصبح هذه المعايير مطلعة .

إذاً المدنية الأمريكية ، شأنها شأن مدينة أية مدنية أمة صناعية حديثة ، تبلغ من التعقد والثراء حداً لا تستطيع معه تجربة أي شخ —ص أن تستوعب إلا قدراً ضئيلاً من هذا التعقد والثراء ، فالتخصص المهني بالإضافة إلى قصر الحياة البشرية وضيق نطاق الطاقة الإنسانية ، يعني أن أعظم الأشخاص موهبة ونشاطاً ينبغي أن يقصروا جهودهم على جزء محدود من المجال الممكن (58) .

حوّلت الولايات المتحدة نفسها وتطورت من جديد خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، فانطلقت من بلد ريفي زراعي إلى قوة صناعية شكل الصلب والفحم الحجري وسكك الحديد والطاقة البخارية عمودها الفقري ، وتوسع البلد الفتى الذي كان محدداً بنهر المسيسيبي عبر القارة الأميركية الشمالية ، ومنها إلى أراضٍ في الخارج ، وأصبحت البلاد التي كانت

منقسمة بسبب مسألة الرق ، وتعرضت للاختبار خلال صدمة الحرب الأهلية ⁽⁵⁹⁾ ، قوة عالمية شعر العالم بنفوذها لأول مرة في الحرب العالمية الأولى ، وظل النجاح الذي شهدته الولايات المتحدة الأميركية ، بعد الحربين العالمية الأولى والثانية ، مرهوناً بالنهضة الفكرية التي جاءت متناغمة بين دور الفرد والجماعة ، والتي طالما وجدنا الأمريكيين أنفسهم يربطونها بأبعاد الأرض الأميركية وبالإيمان بقدرات الإنسان العامل ضمن المجموعة ، وأن الإيمان علامة على كون العمل جيداً ، وأنه يحظى بتأييد الله ، وهذا مبدأ فلسفي أيدته الذرائعية ، من خلال مزج أو عطف الممارسة أو الفعل مع الواجب الديني والأخلاقي ⁽⁶⁰⁾ ، فنجد هذه الفكرة ؛ وهي أن الله قد أختار أمريكا ليحمي الخير والحق والحقيقة ، وهكذا يعد الأميركي نفسه صاحب رسالة ، ولأجل هذه الرسالة بالذات رحل إلى أمريكا ؛ لبناء عالم جديد ، حيث يكون الإنسان بمنأى عن القمع وحرراً إلى الأبد . وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي هاري س. ترومان ، يوم توليه الرئاسة عام 1945 ، في كلمة له :- " علينا أن نبني عالماً جديداً ، عالماً أفضل بكثير عالماً تحترم فيه الكرامة الأزلية للإنسان " ⁽⁶¹⁾ .

2- الحرية وحقوق الفرد .

" مواطني الأميركيين ، لا تسألوا أبداً ماذا يستطيع بلدكم أن يعمل لكم ، بل أسألوا أنفسكم ماذا تستطيعون فعله من أجل بلدكم ، شركائي في المواطنة في أرجاء العالم ، لا تسألوا عما ستفعل أميركا من أجلكم ، بل عما نستطيع جميعاً أن نعمله من أجل حرية الإنسان ... " جون كينيدي في خطابه التدشيني عام 1961 .

كتب توماس باين (1737 – 1809) ، في رسالته " حقوق الإنسان " " Rights of Man " ؛ يمكن تلخيص واجب الإنسان بنقطتين اثنتين :- واجبه تجاه الله ، وهذا ما يجب على كل إنسان أن يشعر به ، وتجاه قريبه الذي يجب أن يعامله كما يريد أن يعامل من جانبه ... ، وحقوقه الطبيعية هي أساس كل حقوقه المدنية ... ، والحقوق الطبيعية هي الحقوق التي تعود

دائماً للإنسان عبر الحق بالوجود . وبذلك فهي كل الحقوق الثقافية أو حقوق الروح ، وإليها يضاف كل هذه الحقوق التي تعطى له للعمل بوصفه فرداً من أجل رفاهيته وسعادته والتي لا تضر أبداً بحقوق الآخر . والحقوق المدنية هي الحقوق التي تعود للإنسان عبر الحقوق التي تؤول إليه بوصفه عضواً في المجتمع . ولكل حق مدني أساسه في الحق الطبيعي الموجود مسبقاً عند الفرد ، إلا أنه لا يملك دائماً القدرة الفردية على التمتع به . وبهذا الشكل هم جميعاً من يستند إلى الأمان والحماية (62) .

تطلعت مقدمة الدستور إلى نظام سياسي أميركي جديد يستند إلى المبادئ الآتية :- إقامة إتحاد أكثر كمالاً ، تأمين متطلبات الدفاع المشترك ، إرساء العدالة ، وضمان نعم الحرية لأجيال الحاضر والمستقبل . وحتى قبل هذا ، أشار إعلان الاستقلال إلى " حقوق لا يجوز التصرف بها " تلازم كل الناس بصفقتهم بشراً ، ولا يجوز لأي حكم أن يحرّمهم منها . أما السبيل الأفضل لضمان العدالة ونعم الحرية (آنذاك كما اليوم) ، فكما موضوع خلافات حزبية حادة . عندما صيغ الدستور لأول مرة وعرض على الولايات المتحدة للمصادقة عليه ، لم تتضمن مواده أي إشارة إلى الحقوق الفردية . أحد التفسيرات لهذه أن واضعي الدستور افترضوا أن الحكم القومي المنشأ حديثاً كان محدوداً بعناية كبيرة لم تعد معها الحقوق الفردية تستلزم أي مزيد من الحماية . إضافة إلى ذلك أظهر مؤيدون آخرون للنظام الفدرالي أن تعداد المزيد من الحقوق يؤدي إلى المزيد من المسؤولية ، أي أن الحقوق التي تعتبر جوهرية والتي لا يجري تحديدها يمكنها أن تتعرض لتعدي الحكومة (63) .

رغم هزيمة مناوئي الفدرالية في معركة صياغة دستور العام 1787 ، فقد تمكنوا من فرض تنازلات على معارضيه . فلخشيتهم من سلطة الحكومة القومية الجديدة ، طالبوا بأن يتضمن نص الدستور مجموعة من الحماية المحددة للحقوق الفردية . وحصلوا أيضاً على تعهدات من الزعماء المؤيدين للفدرالية في بعض المؤتمرات التي عقدت في الولايات بدعم الموافقة على تعديلات مناسبة للدستور . وهددت بعض الولايات بعدم المصادقة على الدستور إذا لم تحصل على ضمانات بالموافقة على وثيقة الحقوق . قام مؤيدو الفدرالية بالوفاء بتعهداتهم . ففي

العام 1789 ، تبني الكونغرس الأول للولايات المتحدة التعديلات العشرة الأولى للدستور وبحلول العام 1791 كانت وثيقة الحقوق التي تشمل التعديلات العشرة الأولى للدستور ، قد حظيت بمصادقة العدد اللازم من الولايات لتصبح نافذة ، إضافة إلى ذلك أدى التعديل التاسع للدستور ، الذي يحمي بصورة صريحة الحقوق الجوهرية التي لا ينص عليها الدستور بصورة محددة ، إلى تخفيف مخاوف مؤيدي النظام الفدرالي بالنسبة لتعريض حماية الحقوق التي لم تذكر بالتحديد للخطر ، في حال تم ذكر حماية أي حق معين دون غيره . تحد وثيقة الحقوق من قدرة الحكومة على التعدي على حقوق فردية معينة ، منها حرية التعبير ، والصحافة ، والتجمع ، والعبادة . كما تمنع الكونغرس من سن قوانين تتعلق بإنشاء أي دين رسمي ، أو تفضيل دين على آخر (64) .

يتناول ثلثا وثيقة الحقوق تقريباً حماية حقوق المشتبه بارتكابهم جرائم ، أو المتهمين بارتكاب جرائم ، تشمل هذه الحقوق وجوب مراعاة الأصول القانونية المتبعة ، والمحاكمات النزيهة ، وعدم جواز تجريم الذات ، وعدم جواز فرض عقوبات شديدة القسوة وغير معتادة ، وعدم جواز محاكمة المرء أكثر من مرة بنفس الجريمة . وعندما تم تبنيها لأول مرة ، لم تكن وثيقة الحقوق تنطبق إلا على أعمال الحكومة القومية أو الفدرالية (65) .

إن تقييد تعديلات الولايات على الحريات المدنية كان موضوع تعديلات الدستور الثالث عشر (1865) ، والرابع عشر (1868) ، والخامس عشر (1870) . أي تلك التي تسمى بتعديلات إعادة البناء التي صدرت بعد الحرب الأهلية ، والتي كان المقصود بها إزالة مؤسسة الرق . خلال مدة المائة سنة الماضية ، ثم ضمّ العديد من الحريات التي تنص عليها التعديلات العشرة الأولى من الدستور إلى ما ينص عليه التعديل الرابع عشر من ضمانات بالنسبة لعدم إمكان أي ولاية من منع مواطنيها من تطبيق الأصول القانونية أو من الحماية المتساوية أمام القانون . في مرحلة ما بعد العشرينات من القرن الماضي على الأخص ، لعبت التعديلات العشرة الأولى للدستور دوراً متزايد الفعالية والأهمية في حل المسائل الصعبة المتعلقة بالسياسة العامة ، من دستور قوانين الصلاة في المدارس والفحص الإلزامي لمعرفة ما إذا كان

الشخص المعني يتعاطى المخدرات ، إلى دستورية قوانين منع الحمل وعقوبة الإعدام كما اتخذت المبادئ الأساسية التي تبناها المؤسسون ، مثل مبادئ " العدالة " و " الحرية " ، والمبادئ الدستورية مثل " مراعاة الأصول القانونية " و " الحماية المتساوية أمام القانون " ، معان جديدة لدى الأجيال المتعاقبة ، تعكس هذه التطورات ، التي رافقتها في بعض الأحيان حركات احتجاجية وأعمال عصيان مدني التغييرات في الأحاسيس البشرية والأعراف الاجتماعية خلال المأتي سنة الماضية (66) .

يكنم التبرير الفلسفي لوثيقة الحقوق في أنها تضع بعض الحريات خارج متناول الأكثرية ، وذلك على أساس أن حرمان المواطنين من حقوق أساسية جوهرية من شأنه النيل من وضعهم المدني ، وفي الواقع من إنسانيتهم . إن مجموعة الحقوق التي تضمنها وثيقة الحقوق ، وبضمنها الدستور ، تشكل جوهر الحكم الحر ، الحقوق المدنية يمكن أن تتبع بصورة مباشرة من الحقوق الطبيعية أو بصورة غير مباشرة من ترتيبات سياسية في مجتمع مبني على رضى الناس الذي يمنحونه عبر الدساتير ، والقوانين ، والقانون العام (67) . إن قصة نجاح ماديسون وزملائه في المؤتمر الدستوري ، خلال الكونغرس الأول ، تعكس الطريقة التي اعتمدها في وضع مجموعة تتعدل ذاتياً من العمليات والهيكلية التي يمكن لها أن تفرض قانونياً احترام الحقوق ووضع المعايير اللازمة من هذه الحقوق في الولايات المتحدة .

أن أنواع الحقوق التي يحميها دستور الولايات المتحدة ودساتير العديد من الدول الأخرى ، حرية التعبير ، والصحافة ، والمعتقد ، والحماية من التوقيف الاعتباطي ، والحق في إجراءات عادلة لنظام العدل الجنائي ، وغيرها ، توحى بأنه كثيراً ما تكون عدوة الحقوق (68) . إذا كانت الأغلبية تؤمن بفكرة معينة بشدة فلن ترحب بسماع الرأي المعارض ويمكن أن تميل إلى كبت هذا الرأي . ولكن بالإجمال يتأثر رفاه المجتمع بالآراء التي لدى الناس ، إذا كان معظم السكان في بلد ما يؤمنون بنفس الشدة بدين معين فإن وجود أديان أخرى تبدو أنها تتحدى هذا الدين لن تحظى بشعبية أكثر من شعبية أفكار من أنواع أخرى غير مرغوب بها .

ولكن كما رأينا ، فإن نقطة الانطلاق للنظام السياسي الأميركي هو الفرد وحقوقه ، يضع الدستور حدود عمل الحكومة ، ويمتد ذلك إلى حدود سيطرة الأغلبية على الفرد ، من خلال تضمنه لهذه الحقوق ، يضع الدستور بالفعل حدود مجالات الحياة التي يتوجب ترك الفرد لوحده ليقوم بما يعده الأفضل بحيث يمكنه الموافقة أو عدم الموافقة على آراء الأغلبية ، وممارسة العبادة حسب ما يراه ملائماً ، وإلى ما هناك . يصبح السؤال عندئذ ماذا يحدث عندما يتعارض ما يراه الشخص حقوقاً مع إرادة الأغلبية ؟ هل يمكن الوثوق بالأغلبية في أن تتجاهل أحاسيسها القوية وتحترم مبدأ حقوق الفرد ؟ كان جواب واضعي الدستور ، كما رأينا ، بأنه من السذاجة ترك حماية الحقوق بين أيدي الأغلبية أو تلك الهيئات الحكومية التي تنتخبها الأغلبية . وكان من الضروري إنشاء نظام قضائي مستقل لا يخشى التشديد على حقوق الإنسان بغض النظر عن شدة حماس اعتراض الأغلبية (69) .

لقد أخذت المحاكم الفدرالية دورها في حماية حقوق الإنسان ، أو كما يشار إليها عادة في الولايات المتحدة بالحريات المدنية والحقوق المدنية ، بجدية عظيمة ، وبفعلها هذا وسعت نطاق هذه الحقوق بطرق لم يكن لواضعي الدستور قدرة التكهن بها . وفي حين أن كلمة " خصوصية " لم تذكر في نص الدستور ، فمثلاً ، وجدت المحكمة العليا نية في الدستور لحماية الخصوصية في مواد مثل ، الضمانة ضد عمليات التفتيش غير المعقولة ، وضمان حرية الاتصالات . فسرت المحكمة العليا حرية التعبير على أنها لا تشمل التلفزيون والإنترنت فحسب بل وأيضاً أشكال غير ناطقة من الاتصالات ، مثل التعبير الفني وارتداء رموز حزبية (70) .

في تشديد على حقوق الشعب ألتمز النظام القضائي بأوامر الدستور دون اعتبار الرغبات الشعبية بطريقة لا تستطيع المحاكم الأقل استقلالية أن تفعله ، وأعلن عن هويته بوصفه مؤسسة تشكل جزءاً من مفهوم التعاون المتبادل في الحياة السياسية . عندما صادقت محكمة أيرل وارن في العام 1954 بالإجماع على أن التمييز العرقي في المدارس ينتهك ضمانة الدستور للحماية المتساوية لكافة أفراد الشعب بأنها اعترفت ، وشجعت بصورة ضمنية حركة الحقوق المدنية الناشئة . وتوصلت المحكمة في ما بعد إلى الشعور بأنها لا تستطيع تفسير الدستور على أنه

يحرّم التمييز العرقي الخاص ، لكن قرارات المحكمة شجعت الكونغرس على إبرام قوانين جديدة ، وعندما جرى تحدي هذه التشريعات التي أصدرها الكونغرس في المحاكم ، أيدتها المحكمة العليا . عندما قررت محكمة وارن برغر لأول مرة بأن المساواة بين الجنسين هي من ضمن اهتمامات الدستور فقد اعترفت بالفعل بالوضع المتغير للنساء وأكدت للحركة النسائية الناشئة أن مطالبها سوف تؤخذ بجديّة من قبل سلطة واحدة على الأقل من السلطات الحكومية (71) .

3- الحرية والديمقراطية* :-

” تتمثل حرية الناس تحت حكم ما بأن يكون لهم نظام يعيشون

بموجبه ، يطبق على كل الناس في المجت ——— مع ، وتسنه سلطة

تشريعية لدى ذلك المجتمع ” جون لوك ، الرسالة الثانية ، الفصل الرابع

عبر إعلان الاستقلال الصادر عام 1776 عن جوهر نظرية الديمقراطية بإشارته إلى حكومات ... تستمد سلطاتها العادلة من رضى المحك —ومين ” . بعد سبعة وثمانين عاماً من ذلك ، عندما كانت الولايات المتحدة الأميركية تخوض حرباً أهلية فيها ، وذلك بعد رفض 11 ولاية منها نتيجة انتخابات عام 1860 ، أعاد الرئيس أبراهام لينكولن طرح مبدأ الرضى بقوله :- ” حكومة من الشعب ، يختارها الشعب ، من أجل الشعب ” . ومهما كانت صياغته فإن هذا المبدأ الأساسي يستلزم نظام انتخابات ، أي نظام ” الاعتماد على الشعب ” الذي نوه به جيمس ماديسون في العدد 51 من مجلة الفدرالي باعتباره ” السيطرة الأساسية للحكم ” (72) .

أن نظام الحكم الأمريكي ، الذي بدأ بوصفه تجربة في الحرية والديمقراطية سنة 1776 ، أثبت أنه مرّن وقابل للتكيف بشكلٍ لافت . في حين تصنّف الولايات المتحدة أحياناً كثيرة بوصفها ديمقراطية ، فإنها تعرّف بصورة أدق بكونها جمهورية دستورية فدرالية . ماذا يعني هذا ؟ إن عبارة ” دستورية ” تشير إلى كون الحكومة في الولايات المتحدة تستند إلى الدستور ، الذي هو القانون الأعلى للولايات المتحدة . فالدستور لا يؤمّن إطار العمل لكيفية تركيب الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات وحسب ، بل وأيضاً يضع قيوداً ذات شأن على سلطاتها . إن عبارة

"فدرالية" تعني أن هناك حكومة قومية كما حكومات الولايات الخمسين . أما "الجمهورية" فهي شكل من أشكال الحكم يملك فيه الشعب السلطة ، لكنه ينتخب ممثلين عنه لممارسة تلك السلطة (73) .

كان للفلسفة السياسية عند الفيلسوف الانكليزي جون لوك ، الذي عاش في القرن السابع عشر ، تأثير كبير على التفكير الأميركي بشأن هذه العلاقة . وأكد لوك أن الشعب يوافق على العيش في كومنولث (مجتمع في دولة) (74) كي تتمكن الحكومة من تطبيق القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية . شملت حقوق الإنسان بطبيعتها امتلاك الحرية والملكية . أحتضن الأميركيون هذه الفكرة بصورة وثيقة بحيث أعتمد خطابهم السياسي والدستوري مفاهيم قانون الملكية عند الإشارة إلى الحرية الشخصية نفسها ؛ فالأميريكيون يمكنهم امتلاك حريتهم . أعتقد لوك أيضاً أن الحياة كما الملكية يعتمدان على الملكية الشخصية ، لكن الاستخدام الفردي للملكية عليه ألا يطل الهدر أو استثناء أفراد آخرين من الوصول إلى الطبيعة وخيراتها . وهكذا واجه المندوبون إلى المؤتمر الدستوري العام 1787 ، من بين مسائل أخرى ، مسألة كيفية تأمين حماية أفضل لثمار الحرية التي يعبر عنها حق الملك الخاص مع حق وصول الشعب إلى خيارات الأرض في نفس الوقت .

وضع هؤلاء المندوبون في الدستور الأمريكي شكلاً جمهورياً للحكم يوازن بين المصالح ، ويحتوي عناصر إقامة حكومة مختلطة . يدمج مفهوم الحكومة المختلطة بين العناصر التاريخية لكل من الحكم الملكي ، والأرستقراطية ، والحكومة الشعبية . يميل كل واحد من هذه الأشكال الثلاثة للحكم إلى التحيز لذاته . فإن هي تركت دون مراقبة دستورية فقد تقود كل منها إلى شكل متطرف من الاستبداد ، أو حكم الأقلية ، أو حتى الديمقراطية . كما قد تقود كل من هذه الميول لاستلام السلطة إلى تهديد حرية الناس بملكياتهم الخاصة ، رغم ذلك فإن كلاً من هذه المصالح تحتاج إلى نظام من الممثلين لها للمحافظة على مجتمع حسن التنظيم . ينص الحل الذي أعتمده المندوبون إلى المؤتمر الدستوري على فصل السلطات بين فروع الحكم لكنه أنشأ مع ذلك تشابكاً في وظائف الإدارات الحكومية . ومن المهم أن هذا التشابك أقام نوعاً من

التعادل بين الإدارات الحكومية إذ أحتفظ كل فرع من فروع الحكم بسلطة كافية لموازنة سلطات الفروع الأخرى (75) .

إن المشاكل التي قد تكتنف الحكم الدستوري في القرن الحادي والعشرين ستكون على الأرجح هي مشاكل الحكومات المصنفة على أنها ديمقراطية . إن الظاهرة الحديثة " للديمقراطية غير الليبرالية " تكسب شرعيتها ، وبذلك قوتها ، من أن الأنظمة التي تبرز فيها تبدو ديمقراطية نسبياً . إن الديمقراطية غير الليبرالية ، أي الحكم الديمقراطي الشكلي الذي لا يتضمن الدستورية الليبرالية ، هو ليس غير كاف فحسب ، بل انه خطر ، إذ انه ينطوي على تقليص للحرية ، وإساءة استخدام السلطة ، والانقسامات الإثنية ، وحتى الحرب ، لم يفتقر انتشار الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم دائماً بانتشار موازٍ للحرية الدستورية . فهناك عدد من القادة المنتخبين ديمقراطياً إستخدموا سلطاتهم لتبرير الحد من الحريات . إن تقليداً حياً من الحرية السياسية يسهم في ما هو أبعد من الانتخابات الحرة والنزيهة ، أو من توفير المزيد من الفرص للتعبير عن الآراء السياسية . الديمقراطية الليبرالية توفر أيضاً أساساً قانونياً للفصل بين سلطات الحكم . وذلك دعماً للحريات الأساسية كحرية التعبير ، والاجتماع ، والعبادة ، والملكية (76) .

أدت نهاية الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية التي تدور في فلكه في أوروبا الشرقية ، إلى تولد شعور بالانتصار والتفاؤل حيال الوعود التي تقدمها الأفكار الليبرالية . (الديمقراطية والحكم الدستوري) . في كانون الأول ديسمبر عام 2000 ، نشرت مؤسسة Freedom House (بيت الحرية) (77) ، وهي منظمة لا تتوخى الربح تروج للديمقراطية عبر العالم ، دراسة واسعة النطاق تتناول بالتفصيل وضع الحقوق السياسية والحريات المدنية في عالمنا الذي أصبح يتألف من 191 دولة في يومنا هذا . بينت الدراسة وهي بعنوان " الحرية في العالم 2000 - 2001 " ، أن اتجاهاً بدأ قبل عشر سنوات نحو المكاسب الإيجابية التدريجية في مجال الحرية ، وأنه تواصل في العام 2000 ، وفي المسح الذي تجريه المنظمة سنوياً تم تصنيف 86 بلداً مجموع سكانها 2500 مليون نسمة (أو نسبة 7،40 بالمئة من سكان العالم وهي أكبر نسبة تسجل في المسح الذي تجريه المنظمة) على أنها بلدان حرة .

يتمتع سكان هذه البلدان بمج —موعة كبيرة من الحقوق ، كما تم تصن —يف 59 بلداً مجموع سكانها 1400 مليون نسمة (أي نسبة 8،23 بالمئة من سكان العالم) على أنها بلدان " حرة جزئياً " . الحقوق السياسية والحريات المدنية في هذه البلدان محدودة أكثر مما هي في الفئة السابقة ، وتنسم هذه البلدان في معظم الأحيان بالفساد ، ووجود أحزاب حاكمة مهيمنة ، وتعاني في بعض الحالات من نزاعات أثنية أو دينية . كما يصنف المسح 47 بلداً عدد سكانها 2200 مليون نسمة (أي ما نسبته 5،35 بالمئة من سكان العالم) على أنها " غير حرة " . سكان هذه البلدان محرمون من الحقوق السياسية الأساسية والحريات المدنية .

يعزز المسح الذي أجرته " فريدم هاوس " الاعتقاد الشائع بأنه لم تعد للديمقراطية بدائل يمكن الاعتماد عليها ؛ وأنها أصبحت الحصن الراسخ الوحيد للحدثة . لكن هناك جزءاً آخر من تراث مرحلة ما بعد الحرب الباردة يشكل قدراً كبيراً من التحدي والمشاكل للمفكرين السياسيين وصناع السياسة على حد سواء ، فهناك بعض الأنظمة المنتخبة ديمقراطياً ، غالباً من تلك التي أعيد انتخابها أو أعيد تأييدها

بواسطة الاستفتاءات ، تتجاهل بصورة روتينية الحدود الدستورية المفروضة على سلطاتها وتحرم مواطنيها حقوقهم وحرياتهم الأساسية . وفي العديد من مناطق العالم ، نشهد بروز ظاهرة مقلقة في الحياة الدولية هي ظاهرة الديمقراطية غير الليبرالية ⁽⁷⁸⁾ . يكمن في صميم هذا الأمر الفرق بين الديمقراطية والحكم الدستوري . ولقد كان من الصعب إدراك هذه المشكلة لأنه على مدى قرن على الأقل في الغرب ، كانت الديمقراطية تعني الديمقراطية الليبرالية . إن المزيج من الحريات التي تقوم عليها الليبرالية الدستورية هو من الناحية النظرية مستقل عن الديمقراطية . ومنذ أيام أفلاطون وأرسطو ، والديمقراطية تعني حكم الشعب . هذه النظرة إلى الديمقراطية ، بوصفها عملية لاختيار الحكومات ، عبر عنها مفكرون عديدون ، بدءاً من ألكسيس دو توكفيل إلى جوزف شومبيتر وروبرت دال . وقد أوضح العالم السياسي صامويل هانتينغتون سبب ذلك ، إذ قال :- " إن الانتخابات ، الحرة والنزيهة ، هي جوهر الديمقراطية الأساس الذي لا مفر منه . ومع ذلك ، قد تكون الحكومات التي تنتجها انتخابات حكومات لا تتمتع بالكفاءة ، وحكومات

فاسدة وقصيرة النظر وغير مسؤولة ، وتسيطر عليها المصالح الخاصة وغير قادرة على تبني السياسات التي يتطلبها الخير العام . في حين تجعل هذه الصفات مثل تلك الحكومات غير مرغوب فيها ، فإنها لا تجعلها حكومات غير ديمقراطية (79) .

عدت الديمقراطية على أنها فضيلة عامة ، ولكنها ليست الفضيلة الوحيدة ، وعلاقة الديمقراطية بالفضائل والنقائص العامة الأخرى لا يمكن فهمها إلا إذا تم تمييز الديمقراطية تمييزاً واضحاً عن الصفات الأخرى للأنظمة السياسية . ولكن الانتخابات وتعبئة الشعب سياسياً لا تؤديان دائماً إلى قيام حكم دستوري ليبرالي .

إن من بين نتائج الإفراط في التشديد على الديمقراطية الصرفة بوصفها أفضل اختبار لوجود الحرية ، لم يتم بذل الجهد اللازم لوضع دساتير مبتكرة للبلدان التي تمر في مرحلة إنتقالية . وهذا لا يتم بمجرد إجراء انتخابات متكررة أو وضع لائحة تعدد الحقوق ، بل بإقامة نظام لا ينتهك هذه الحقوق . الحكم الدستوري يتطلع إلى ما يتعدى إجراءات اختيار الحكومة ، إنه يتطلع إلى ترتيبات يتم وضعها عن طريق التداول ، وبمعزل عن الانفعالات الشعبية ، تدافع عن الحرية الفردية وسيادة القانون . هذا يتطلب التزاماً متبادلاً بين فئات النخبة ، ومن خلال آلية تنسيق تتمثل بالدستور والمؤسسات السياسية المرتبطة به ، وفي غالب الأحيان من خلال اتفاق أو تسوية بين النخبة ، حيث تحافظ الحكومات على النظام عن طريق بناء ائتلافات بين أبرز الأحزاب السياسية ومجموعات أصحاب المصالح . الهدف هنا هو فرض حدود لسلطة الدولة ، أياً كان الحزب أو الفئة التي تسيطر على الدولة في وقت ما . في بداية القرن العشرين ، أراد وودرو ولسون جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية . والتحدي في القرن الحادي والعشرين قد يكون جعل الديمقراطية نظاماً أكثر أمناً للعالم (80) . فهل استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق حلم ولسون بعد قرن من الزمن ؟! هذا ما سنجيب عنه في المبحث القادم .

المبحث الثالث :- السياسة الأميركية ومزلق الذريعة

أطلقت السنوات الأولى للقرن الجديد (الحادي والعشرين) العنان لتهديد جديد للسلام والديمقراطية - حسب رأي البعض من الساسة والمفكرين الأميركيين (81) - ولعل المؤرخ الأمريكي

الشهير بول كيندي ، كان على حق عندما قال أن بداية القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة ؛ كانت يوم 11/أيلول ، سبتمبر 2001 ، ولي-س-ي-وم الأول من ك-ان-ون ال-ثاني ، ين-اير 2000 (82) .

إذ أن هجوم الطائرات على نيويورك وواشنطن قاد إلى إعادة التفكير في الاستراتيجية والسياسة التي تأسست عليها العلاقات الدولية . فأميركا ومعها العالم التي فوجئت بان أمنها قد اخترق ، فطنت وص-حت على حقيقة كان-ت غائبة عنها ؛ وهي أن - ما تطلق عليه - الإرهاب (83) الموجه له يد طويلة يمكن أن تصل إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي بهذا تضع قدمها على عتبة أولى الخطوات المصيرية المحتمومة في التاريخ المعاصر ، بعد أن نحت منها التاريخ بلداً وصل تفوقه العسكري والاقتصادي والتكنولوجي شأنًا كبيراً ، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تجيش الجي-وش والتحرك باتجاهات عدة للسيطرة على عدو غير متمركز ، أطلقت عليه الإرهاب .

بداية شكل فوز جورج بوش الابن في الانتخابات الرئاسية عام 2000 ، أولى التغيرات في السياسة الخ - ارجية الأمريكية (84) ، وبعد تفجيرات برج التجارة العالمي في 11/أيلول سبتمبر 2001 ، تركزت سياسته إلى إعادة النظر في العالم وعلاقته بأميركا بشكل مغاير بعدما تعرضت الولايات المتحدة لأكبر هجوم مدمر عرفته البلاد من الخارج على أراضيها . ففي ذلك الصباح خطفت أربع طائرات ركاب ، واستخدمت اثنتين منها كوسائل انتحارية لتدمير برج التجارة العالمي W.T.C ، وتحطمت طائرة على مبنى البننتاغون ، المقر الرئيس لوزارة الدفاع خارج واشنطن العاصمة ، أما الطائرة الرابعة التي يرجح أنها كانت مخصصة لضرب مبنى الكابيتول ، مقر الكونغرس الأمريكي ، حيث تحطمت في ولاية بنسلفانيا خلال مقاومة الركاب للخاطفين .

وبلغ عدد القتلى الذين كان معظمهم من المدنيين العاملين في مركز التجارة العالمي ؛ حوالي 3000 متعدياً بذلك عدد قتلى الهجوم الياباني على بيرل هاربر سنة 1941 ، وكانت الكلفة الاقتصادية باهظة أيضاً ، وقد ألحق تدمير مبنى المركز التجاري أيضاً أضراراً بمبان

أخرى وأدى إلى إقفال الأسواق المالية لعدة أيام ، وكانت النتيجة إطالة الركود الاقتصادي الذي كان قد بدأ يزداد ⁽⁸⁵⁾ ، ولأول مرة في التاريخ يشعر هذا الشعب انه معرض للضرب بقوة بل وبالضياح في عقر داره ؛ فأصابه الذهول واهتزت ثقته في ذاته ، واتضح هذا عندما اندفعت الجماهير إلى الكنائس لترفع صلواتها إلى الله ؛ فامتألت الكنائس بالعابدين في بكاء مستمر على الضحايا ؛ والأمر الذي انفردت بها هذه الهجمة هي أنها المرة الأولى منذ حرب 1812 التي هوجمت فيها الأراضي القومية الأمريكية أو تعرضت حتى للتهديد ، فقد جاءت هذه الأحداث في غير السياق المرسوم للتفوق الأمريكي وخارج إطار كل التخمينات ، فقبل شهر من هذه الأحداث ذكر تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بان من شبه الأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل حتى عام 2030 القوة العسكرية والاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم ⁽⁸⁶⁾ . فالهلع الذي أصاب أميركا كاد ينذر بأخطار المستقبل ، فما تعرضت له هو حسب الخبراء العسكريين بمثابة إعلان عن انطلاق حرب غير متكافئة ؛ التي ستشكل معالم اللجوء إلى القوة في القرن الحادي والعشرين ؛ وحذر هؤلاء الخبراء من أعمال إرهابية من نوع جديد تستند إلى شبكات دولية مبهمة جغرافياً ⁽⁸⁷⁾ .

وكما يقول كولن باول أن ما حصل هو إعلان حرب على الولايات المتحدة الأمريكية ، من دون أن يكـون أي احد قادراً على تحديد الجهة التي أعلنت الحرب ⁽⁸⁸⁾ . فبعد هذه التفجيرات ؛ وتوجيه أصابع الاتهام للمسلمين ؛ أصبحت أطروحة هنتغتون ⁽⁸⁹⁾ تسيطر على العقلية الأمريكية في تفسير الاضطراب الدولي ، فقد لاحظت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية على سبيل المثال حين حاولت استطلاع رأي بعض المسؤولين الأمريكيين حول الفكرة بان السياسة الأمريكية الخاطئة في الشرق الأوسط كانت وراء تفاقم ظاهرة الإرهاب ، جوبهت بثورات غضب رافضة لأي بحث في هذه المـسألة ، وكان رد الجميع أنهم يكرهون أميركا ليس لأنها تدعم إسرائيل ؛ بل لأسباب ثقافية ⁽⁹⁰⁾ .

وفي خضم هذه الأحداث ، وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش سلسلة من الذرائع والفرص النادرة والتي من خلالها ستكون منطلقاً إلى سياسته الخارجية والمتضمنة إدارة العالم

والسيطرة عليه ، حيث بدأ بخطاباته الموجهة مؤكداً للعالم انه زعيم زمن الحرب حينما قال :- " أنا رئيس زمن الحرب وعلى الشعب الأمريكي أن يدرك أنني أرى العالم كما هو " (91) . وهو الوحيد دون سواه يستطيع أن ينفذ أميركا من أي تكرار للحادي عشر من سبتمبر أخرى . والأسوأ من ذلك راح يتطير بالقوانين والمواثيق الدولية ، مستلهما روح أمجاد الأجداد الأوائل (92) ، متذرعاً بالقوة الع - سكرية لبلاده انج - ح الوس - ائل لحم - اية القوم - ية الأمريكية ؛ وكما جاء في تصريحه (93) : " لن انتظر على الأحداث فيما يدلهم الخطر ... ولن أفق متفجرا فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر ... وان حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلا ولكنها ما تزال في بدايتها ... أن هذه الحملة قد لا تنتهي في زمننا ... ولكن يجب أن تش في زمننا ، أننا لا نستطيع أن نتوقف فجأة ... أن التاريخ يهيب بأميركا وبحلفائنا أن نعمل ، ورائه لمن مسؤوليتنا أن نحارب حرب الحرية " .

فأصبح بوش يعتقد انه مكلف بمهمة أخلاقية لتفكيك الخوف الذي صاغته إدارته بعد الحادي عشر من سبتمبر ، من الإرهاب ، إذ أصبح هذا المصطلح الفاصل بين الخير والشر والعدو والصديق ، فالحرب على البربرية واجب أخلاقي على كل إنسان متحضر وعلى العالم أن يوطن نفسه هل مع أميركا ، أم مع الإرهاب . فهذه الحرب هي التي أدخلت العالم في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار خلقت لدى أميركا نظرة سوداوية إلى العالم (94) .

في ظل تلك الأجواء بالذات ، تمكنت حكومة الولايات المتحدة من تمرير القانون الوطني بالحصول على موافقة الكونغرس عليه في 26 تشرين الأول / أكتوبر 2001 ، ووسع القانون الجديد الذي كان الهدف منه مكافحة الإرهاب الداخلي ، نطاق سلطات الحكومة الفيدرالية في التفتيش والاعتقال والاحتجاز ، واحتج المعارضون بان ذلك يعني انتهاكا خطيرا لحقوق الفرد التي يحميها الدستور الأمريكي ، ورد مؤيدو القانون بان البلد الذي يعيش حالة حرب بحاجة إلى حماية نفسه . وهذه هي اكبر الذرائع التي تشبثت بها أميركا لتبرير ممارساتها النفعية في سيطرتها على العالم . وقررت حكومة بوش أيضا بعد تردد في البداية ، تأييد إنشاء وزارة عملاقة جديدة للأمن الوطني ، وكان الهدف من الوزارة ال - جديدة التي صدرت الموافقة بتحويل إنشائها في تشرين

الثاني ، نوفمبر 2002 ، من 22 وكالة ودائرة فيدرالية هو تنسيق محاربة الهجمات الإرهابية الداخلية (95) .

وبعد التصعيد التي مارسته الولايات المتحدة في سياستها الخارجية ، ردت حكومة بوش بسرعة على منفاذي هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر فبعد أن حددت الهجمات ووجهت أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة والذي يتزعمه أسامة بن لادن وهو الأب الروحي لحركة طالبان الإسلامية الأصولية في أفغانستان (96) .

وضمنت الولايات المتحدة تعاون الاتحاد الروسي بوقفه على الحياد ، وأقامت علاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة ذات الحدود المشتركة مع أفغانستان ، وفوق ذلك أعادت إحياء الحلف المهمل طويلا مع باكستان والتي قدم -ت دعما سياسيا وأمنت الوصول إلى قواعدها الجوية . وتحالفت الحكومة الباكستانية مع المتمردين الأفغان الذين طالما همشتهم ، واستخدمت القوات الأميركية الخاصة والتش -كيلات العسكرية غير الرسمية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية ، وتمكن التحالف بمساندة الدعم الجوي الفعال من طرد الحكومة الأفغانية (حكومة طالبان) خلال شهرين . ويعتقد أن بن لادن وقادة طالبان فروا مع العديد من مقاتليهم إلى مناطق نائية شبه مستقلة في الشمال الشرقي من باكستان ، كي يحاولوا التجمع هناك من جديد والانطلاق من جديد في مهاجمة الحكومة الأفغانية الجديدة المزعزة (97) .

وفي تلك الأثناء كان لازال العالم منشغلا بالمبررات والحجج اللامشروعة في الحرب على أفغانستان ، وجهت حكومة بوش أنظارها إلى مصادر أخرى للإرهاب ؛ ففي أكثر خطاباته الشديدة اللهجة بالوعيد ؛ أطلق بوش في خطابه الذي ألقاه في فبراير / شباط 2002 وصف " محور الشر " ، منذرا البلدان الثلاثة : العراق وإيران وكوريا الشمالية ، معتقدا أن هذه البلدان هي مصدر إزعاج للعالم ، مستلهما أطروحات هنتغتون حول " صراع الحضارات " ح والقاتل بان الحضارة الغربية اليهودية - المسي - حية ، واقعة تحت ته - ديد " التحالف الإسلامي - الكونفشيوسي " ، وكان ذلك يعني حسب قاموس ذلك المؤلف ، محور إيران والصين باعتبارهما العدوين الرئيسيين (98) .

وسوف نتناول قضايا البلدان الثلاثة تباعاً مسلطين الأضواء على الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية وسياستها الخارجية نحو الشرق تحديداً .

١ - قضية العراق :-

بعد الحرب على أفغانستان ، بدا لبوش ولمستشاريه أن العراق هو الذي يشكل في الدرجة الأولى مصدر إزعاج مباشر ؛ فصدام حسين كان قد نجح في طرد مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل ، وكانت العقوبات الاقتصادية ضد حكومة صدام حسين قد بدأت بالانهيار ورغم أن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن نظام صدام حسين غير متورط في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ، إلا أنها كانت تعتقد بأن صدام كان على اتصال مع القاعدة ⁽⁹⁹⁾ . وكان ثمة اعتقاد واسع النطاق ، لا في الولايات المتحدة وحسب ، بل وفي العالم بأن العراق يمتلك مخزوناً كبيراً من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وأنه ربما كان يعمل لاكتساب القدرات النووية ، وإلا فلماذا طرد فرق التفتيش وتحمل استمرار العقوبات !!؟

وظلت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً خلال العام من أجل استصدار قرار من الأمم المتحدة يطالب بإعادة أعمال التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل مع إتاحة الوصول الكامل والحر إليها . وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002 ضمن الرئيس بوش موافقة الكونغرس على تخويله استخدام القوة العسكرية بأغلبية 296 صوتاً ضد 133 في مجلس النواب ، وبأغلبية 77 صوتاً مقابل 23 في مجلس الشيوخ ، وبدأت السلطات العسكرية الأميركية بإرسال الرجال والعتاد إلى الكويت .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2002 ، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 1441 ؛ الذي يطالب العراق بمنح مفتشي الأمم المتحدة حقاً غير مشروط للبحث عن الأسلحة المحظورة في أي مكان في العراق . وبعده بخمسة أيام ، أعلن العراق أنه سوف ينصاع للقرار ، غير أن فرق التفتيش الجديدة شكت من سوء النية . ففي كانون الثاني / يناير 2003 قدم كبير المفتشين هانس بليكس تقريراً إلى الأمم المتحدة أعلن فيه أن العراق قصر في احتساب أسلحة الدمار الشامل لديه ، لكن بليكس أوصى ببذل مزيد من الجهد قبل الانسحاب ⁽¹⁰⁰⁾ .

وعلى الرغم من التعاون غير المرضي للحكومة العراقية مع مفتشي الأسلحة ، واجهت الخطط الأميركية لإزاحة صدام من السلطة معارضة قوية غير اعتيادية في معظم أوروبا . ففرنسا وروسيا وألمانيا عارضت جميعاً استخدام القوة ، فجعلت من المستحيل الموافقة على قرار جديد الأمم المتحدة يسمح باستخدام القوة ضد العراق ، وحتى لدى الحكومات التي أيدت الولايات المتحدة ، كانت هناك معارضة شعبية قوية ضد التعاون معها . وأصبحت بريطانيا الحليف الرئيس للولايات المتحدة في الحرب التي تلت ، وساهمت استراليا ومعظم الدول المستقلة الجديدة في أوروبا الشرقية في تقديم المساعدة . كذلك قدمت حكومتا إيطاليا وإسبانيا دعمهما ، أما تركيا الحليف القديم لأميركا الذي يعتمد عليه ، فقد رفضت التعاون .

في 19 آذار/مارس 2003 ، بدأت القوات الأميركية والبريطانية ، بدعمها فرق صغيرة من عدة بلدان أخرى ، غزو العراق من الجنوب ، ولم تدوم الحرب طويلاً ، فسقطت بغداد في 9 نيسان/أبريل ، وفي 14 نيسان/أبريل ، أعلن الرسمىون في البنتاغون أن الحملة العسكرية قد انتهت . وقد تبين أن الاستيلاء على العراق كان أسهل بكثير من السيطرة عليه وإدارته (101) . وسقطت مزاعم أميركا الذرية في حربها على العراق بصورتها السوداء ، حينما لم تتمكن الفرق الجديدة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل من العثور على المخزون المتوقع من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وتزايد الاعتقاد بأن صدام حسين أما انه كان ينفذ خدعة كبيرة محيرة ، أو أن الأسلحة قد نقلت إلى بلد آخر ، وذلك بالرغم من عدم كون أي من التفسيرين المحتملين لهذا الأمر مقنعاً . وبات العراق ارض خراب ودمار ، هذا ما عبرت عنه وكالة استطلاع الآراء البريطانية لمكتب بحوث اوكسفورد ، حول تقديراتها للوفيات الناتجة عن الحرب بـ(1,300) مليون وثلاثمائة ألف ، وهذا طبعاً يستثنى منه العنف والاقتتال الطائفي الذي نشب في البلاد واخذ بالتزايد بعد عام 2005 ، وقد عبر أحد الصحفيين المطلعين والمختصين ، الذي انغمس في المأساة المروعة ، عندما نشر مؤخراً كلمة لإحياء ذكرى الأموات بعنوان (موت العراق) في التاريخ المعاصر ؛ كتب بأن " العراق قد قتل ولن ينبعث ثانية ... كان الاحتلال الأميركي أكثر شؤماً من المغول الذين نهبوا بغداد في القرن الثالث عشر ... " (102) .

يجب على الولايات المتحدة أن تقرر ماذا يجب أن يكون دورها الدائم في العراق ، هل سيظل العراق قاعدة عسكرية دائمة ؟ وهل سيظل الجنود الأميركيون متوفرون بطريقة ما للمساعدة في الدفاع عن الحدود العراقية لعقد من السنين أو أكثر كما اقترح بعض المسؤولين العراقيين ؟ هل ترى الولايات المتحدة العراق أكبر من قاعدة لممارسة تأثيرها السياسي والدبلوماسي في الشرق الأوسط بشكل أوسع ؟ هل من الأفضل إبقاء القوات الأميركية في الأفق تماماً في الكويت أو سفناً في الخليج العربي ؟ تحقيق تلك الاعتبارات العسكرية في المسألة السياسية هو الذي يحدد نوع الحكومة التي تستطيع الولايات المتحدة قبولها في العراق ⁽¹⁰³⁾ . إلا أننا نستطيع القول بان الولايات المتحدة قد وجدت ذرائعها النفعية في حكومة بغداد التي أعطت للولايات المتحدة سلطة واسعة لإدارة عملياتها القتالية ، وأرغم العراق على عقد اتفاقية أمنية سميت طويلة " الأجل " بمنح الولايات المتحدة الحق بان تدير عملياتها القتالية بحرية ويؤكد سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط العراقية ويعطي امتيازات للمستثمرين الأميركيين ، متغافلين عن أي نقاش حول أسباب غزو الولايات المتحدة للعراق ، معتبرين الحديث عن الذرائع ضرباً من التهكم والسخرية .

٢- قضية إيران :-

من الواضح بان الحكومة الأميركية تمارس معايير مزدوجة في سياستها الخارجية ، فهي تدعم حق إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية لكنها بنفس الوقت تضغط بقسوة على إيران لتوقف برنامجها النووي الـ سلمي . وتبريراً لذلك ؛ أوضح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق ، النقطة الأساسية حين سألته صحيفة واشنطن بوسط لماذا يزعم الآن بأن إيران لا تحتاج إلى الطاقة النووية كي لا تعمل على تصنيع قنبلة ، بينما كان يصر بقوة في السبعينيات من القرن الماضي بان إيران تحتاج إلى طاقة نووية ، ويجب أن تزود الولايات المتحدة الشاه ، حاكم إيران آنذاك ، بكل الوسائل لتطويرها ؟ وقد كان جوابه كيسنجرياً :- " كانوا دولة حليفة .. " لهذا هم بحاجة إلى الطاقة النووية ... أما الآن فهم ليسوا حلفاء لذا لم يبق هناك حاجة لذلك ... أما

بالنسبة لإسرائيل فهي حليف قوي ، وبشكل أدق دولة تابعة ... لهذا فهي ترث الحق لفعل ما يسرها من سيدها ... (104) .

كتبت مراسلة نيويورك تايمز ، إيليان سوسويلينو بان " تصلب إيران بخصوص التخصيب النووي يبدو انه يحبط محاولات بقية العالم لبتر طموحات إيران النووية " . وتشير استطلاعات الرأي التي أجرتها الصحيفة ؛ بان بعض الدول ومعها دول حركة عدم الانحياز ، صادقت بقوة على حق إيران بتخصيب اليورانيوم بما يتفق مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، لكنها ليست من العالم ، لأنها لا تقبل ألياً بأوامر الولايات المتحدة (105) . على هذا الأساس بدأت أزمة إيران يوماً بعد يوم تؤكد على انفلات المنطقة من سيطرة أميركا كما أشارت إليه الاستخبارات الأميركية من انه بات بإمكان إيران صنع قنبلة نووية خلال 6 و 10 سنوات قادمة فتح المجال لاستمرار حملات إعلامية وبدأ العد التنازلي للأزمة وأصبح ضرب إيران عسكرياً لم يعد أكثر من مسألة وقت ، كما يشير كنب تيرمان ، وفي هذا الصدد أكد الرئيس بوش أن كافة الخيارات لديه متاحة للتعامل مع تلك المشكلة متذرة بدعوة الكونغرس بأغلبية 3276 صوت مقابل 3 أصوات ، مستخدمة إدارته كل الوسائل الممكنة لمكافحة المشروع النووي الإيراني ، وذهب في هذا ديك تشيني بجعل إيران على رأس الدول المارقة ، وعد متابعون للشأن الإيراني أن زيارة رامسفيلد للقواعد الأميركية في الدول المحيطة بإيران في أبريل / نيسان 2005 ؛ بأنها تأتي ضمن الاستعدادات الأميركية للقيام بعمل عسكري ضد إيران .

3- قضية كوريا الشمالية :-

بعد أن نربي إيران قد نتحول إلى العضو الثالث في محور الشر " كوريا الشمالية " !! ، أذاً الرواية الرسمية الحالية هي بعد أن أجبرت كوريا الشمالية على قبول اتفاق لنزع منشآت أسلحتها النووية تحاول مرة أخرى أن تتخلص من التزاماتها بطريقتها المراوغة المعتادة وكتبت هيلين كوبر في مقالها في نيويورك تايمز بتاريخ 19 كانون الثاني :- بأن الولايات المتحدة ترى كوريا الشمالية تؤجل المعاهدة النووية وتشير في الفقرة الأخيرة من المقال أن الولايات المتحدة لم تتجز تعهداتها إذ تلقت كوريا الشمالية 15% فقط من الوعود الذي وعدتها به الولايات المتحدة

والآخرين وان الولايات المتحدة لم تقم بخطوات لتحسين علاقاتها الدبلوماسية كما وعدت⁽¹⁰⁶⁾ .
بعد عدة أسابيع في (6 شباط فبراير) في صحيفة وكالاتي أفاد كیفین هول أن رئیس
المفاوضین الأميركيین مع كوريا الشمالية کریستوفر هیل أكد في جلسات استماع مجلس الشيوخ
بأن (كوريا الشمالية تباطأت في نزع مفاعلها النووي لأنها لم تتلق كمية الوقود النفطي الذي
وعدت به)⁽¹⁰⁷⁾ .

قد تكون في كوريا أسوأ حكومة في العالم لكنها سلكت سياسة نفعية مشروطة في
مفاوضاتها مع الولايات المتحدة . عندما تأخذ الولايات المتحدة موقفاً عدائياً ومهدداً يتراجعون
وحين تتقدم الولايات المتحدة إلى الإمام يتقدمون هم أيضاً .
أصدرت الولايات المتحدة تقارير المخابرات عن برنامج سري لكوريا الشمالية أثبت بأنها مربية
ولا أساس لها حين بدأت المفاوضات الأخيرة عام 2007 وخمن المعلقون بأنه ربما خشي من أن
يدخل مفتشو الأسلحة كوريا الشمالية وتكرر قصة العراق . ردت كوريا الشمالية بزيادة عدد
صواريخها وتطوير أسلحتها . في أيلول 2005 وافقت الولايات المتحدة تحت الضغط الدولي على
العودة إلى المفاوضات مع إطار القوى الستة . أنجزوا نجاحاً هاماً ، وافقت كوريا الشمالية على
أن تتخلى عن (كل أسلحتها النووية وبرامج الأسلحة الموجودة) وسمحت بالتفتيش الدولي مقابل
مساعدة دولية وضمان عدم اعتداء من الولايات المتحدة مع اتفاق الطرفين (سيحترمان سيادة كل
منهما وتعيشان معاً بسلام وتقومان بخطوات لتطبيع العلاقات) لم يجف حبر الاتفاقية حتى
جددت إدارة بوش التهديد بالقوة وتجميد الأموال الكورية في المصارف الأجنبية أيضاً وحلت
الاتحاد الذي كان سيزود كوريا الشمالية بمفاعل الماء الخفيف . يزعم كوممينغز أن (العقوبات
صممت خصيصاً لتدمير ضمانات أيلول ولبتر رأس أي تسوية بين واشنطن وبيونغ يانغ)⁽¹⁰⁸⁾
بعد أن أغرقت الولايات المتحدة اتفاقيات أيلول 2005 الواعدة عادت كوريا الشمالية إلى
تطوير الأسلحة والصواريخ وأجرت اختباراً لسلح نووي . مرة أخرى وتحت الضغط الدولي ومع
سياساتها الخارجية المهلهلة عادت الولايات المتحدة إلى المفاوضات التي أدت إلى اتفاق يجر
أقدامه الآن للوفاء بالتزاماته .

أستنتج كومينغز في كتابه له في لاموند ديبلوماسيك في تشرين الأول 2007 أن (بوش ترأس على أغبى سياسة كورية حيوانية في التاريخ تلك السنوات الأخيرة العلاقات بين واشنطن وسيئول ساعت بشكل عنيف ، بالسلطة والإهمال داس بوش على معايير علاقة الولايات المتحدة التاريخية مع سيئول وخلق وضعاً متأزماً مع بيونغ يانغ) .

يبدو أن المزالق الذريعة التي انزلت بها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها العالمية ؛ انتهت بها أمام محاور شر أخرى تجاوزت البلدان الثلاثة ؛ (العراق وإيران و كوريا الشمالية) ، وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة أمريكا ومنافعها هي وحليفتها الأولى في الشرق الأوسط ، إسرائيل . ولعل الخطاب الذي وجهته كونداليزا رايس ، وزيرة الخارجية في حكومة بوش ، كان قد تضمن المشهد الذريعي من سيناريو التسلط الأمريكي على العالم ، عندما ذهب بالقول " سوف نوحّد المجتمعات الديمقراطية على أساس قيمنا وحكم القانون ؛ وسوف نساعد المجتمع الديمقراطي ليحارب التهديدات التي تواجه أمتنا ... ؛ وسوف ننشر الديمقراطية والحرية في أنحاء العالم " (109) .

فكانت نتائج نشر الديمقراطية هذه أن عمّت الفوضى في البلاد العربية من المغرب إلى البحرين ، فالشرق الأوسط يبقى منطقة الطغيان واليأس والغضب حسب تعبير رايس ، هذا ما فسّر الموقف المتشدد من الإدارة الأميركية لسوريا وتواجدها في لبنان قبل انسحابها منه ، لكي تتيح الفرصة لإسرائيل حبس أنفاس حزب الله اللبناني ، غير أن الولايات المتحدة وجدت نفسها منزلة مرة أخرى في لعبة سياسية جديدة ، وذلك من خلال فوز حماس في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية ، الأمر الذي زاد مخاوف أمريكا من زعزعة اتفاقياتها مع سلطة محمود عباس وإثارة القلق لإسرائيل ، خصوصاً وأن حركة حماس نموذج إسلامي متشدد في نظر الولايات المتحدة .

وأما قضية دارفور في السودان وانفصال الجنوب فهو أمر لم يخل من ترك بصمات الذريعة الأمريكية عليه . ويبقى التساؤل المطروح هنا ؛ إلى أي مدى تبقى الولايات المتحدة تقامر بعملها السياسي الذرائعي لكسب رهان مستقبل بقائها العالمي !!؟

خاتمة البحث

من خلال ما تقدم يمكننا التوصل إلى النتائج الآتية :-

١ - أن نوع البحث الذي تناوله الذرائعيون بالدراسة بصفة أساسية (والمفضل) لديهم هو البحث العلمي ، وهو المنهج الذي تتفق مصطلحاته الأساسية مع متطلبات القضية الذرائعية ، والذي توجد فروضه في مبدأ الملاحظة المتحقق .

٢ - تعتبر الفلسفة الذرائعية تعبيراً إيجابياً عن بعض الأحداث والمتغيرات التي وقعت في التاريخ الأمريكي ، وبوجه عام في الديمقراطية عندما يتم النظر إليها وتفسيرها تفسيراً أخلاقياً . فالنظريات السياسية في الفلسفة الذرائعية الأميركية لم تستند إلى الواقع التجريبي وحسب ، بل كانت فلسفة أخلاقية ، توجهت صوب الحقائق البديهية بحد ذاتها ، كما في عد جميع الناس متساويين ، وإن لهم حقوقاً لا يجوز التصرف بها ، فهذه دلالات أخلاقية ارتبطت بمفاهيم دينية مثلاً الواجب الأخلاقي في معرفة الله .

٣ - يمكننا القول بأن العمل السياسي ذرائعي بطبعه ، وهو بهذا يعلن عن نفسه بأنه نفعي ، لذا فإنه يزن خ - ياراته بميزان المصالح ، وهذا ما وجدناه في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، في حين نجد بأن الفلسفة متنزهة عن حسابات المنفعة والمكاسب ، وهذا ما حققته الذرائعية من خلال تحولها من التجربة الفردية إلى رؤى متعددة وتطلعات المجتمع الديمقراطي الأمريكي .

٤ - خرى أيضاً بأن الخطب والكلمات السياسية تمثل عامل قوة في النظام السياسي للولايات المتحدة ، فالخطابات والكلمات السياسية ؛ تعد مرحلة من مراحل المنهج الذرائعي ، حيث تقابل مرحلة الفكرة والموضوع الذي سوف يتحول بالتجربة والعمل إلى نتائج مثمرة ، غير أن سياسة أمريكا لا تعير اهتماماً كبيراً لنتائج ممارساتها السياسية بقدر تحقيق أفعالها بالشكل المباشر ، الأمر الذي يدعو إلى هيمنة الخطأ في الفعل السياسي الذي يكون أعظم بكثير مما هو عليه في الأطر النظرية الفكرية ، ذلك إذا اعتبرنا أن المنظومة السياسية إجرائية أكثر مما هي فلسفية نظرية .

هوامش البحث

١ -الذرائعية Pragmatism : من براكما وتعني ذريعي ، عملي ، وتعني فعل وخصوصاً شيء بكل معاني الشيئية ؛ أي ما يتعلق بالشؤون ، أكانت سياسية ، أم دينية ، أم قضائية إذا ارتبطت بالكلام على الـبشر مثل :- فاعل ، ماهر ، نافع ، فعال ، أما ما يختص بالعمل ، بالنجاح ، بالحياة ، وخصوصاً إذا اقترنت بنظرية المعرفة ، والواجب الأخلاقي أيضاً . ينظر :- لالاند . موسوعة لالاند الفلسفية . المجلد الثاني . عويدات للنشر ، لبنان ، 2008 ، ص 1012 .

• سوف نستخدم المصطلح العربي الذرائعية بدل الكلمة الانكليزية براكماترم للدلالة على الفلسفة البراكمتية .

٢ -تشارلز س.بيرس :- فيلسوف أمريكي ومنطقي ومؤسس علم الأشارات درّس في جامعة هارفرد الفلسفة ، كما درّس المنطق في جامعة جون هوبكنز . وبعد وضع اللّبنات الأولى في تأسيس الذرائعية تحديداً مع ظهور مؤلفه : " كيف نجعل أفكارنا واضحة " عام 1878 ، كما أرتبطت ذرائعيته بأعماله المنطقية .

٣ -وليم جيمس :- فيلسوف أمريكي وعالم نفس ، درّس في جامعة هارفرد عام 1872 . وقد حظي بشهرة ومجد لغزارة مؤلفاته وفكره الفياض ومساهمته الفعالة في النهضة العلمية والفكرية في أمريكا وأوربا ، وله الفضل أيضاً في تطوير الفلسفة الذرائعية من خلال ما دلت عليه مؤلفاته والتي أهمها : " إرادة الاعتقاد " 1897 ، " البراكمتية " 1907 فضلاً عن مؤلفه الشهير في مجال علم النفس : " مبادئ في علم النفس " 1891 .

٤ -جون ديوي :- فيلسوف ومربّ أمريكي ، عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو عام 1894 ، قام بتطوير ذرائعية بيرس فابتدع المذهب الأداتي أو الوظيفي Instrumentalism ، ذاع صيته في أمريكا وأوربا لما قدمه من نجاح كبير في مجال التربية والأخلاق ، من خلال تطبيق منهجه بتحويل صفوف المتعلمين إلى مختبر تجريبي ، رافضاً - حسب مبادئه - المناهج التعليمية التقليدية . من أهم مؤلفاته :- " المدرسة والمجتمع " 1900 ، " المنطق :- نظرية

- البحث " 1938 ، " الديمقراطية والتربية " 1916 ، " إعادة بناء الفلسفة " 1920 ، " الفن خبرة " .
- ٥ يقرن وليم جيمس النتائج المترتبة على أفكارنا بنظريته في الحقيقة ، وذلك في كتابه " إرادة الاعتقاد 1897 ، ينظر :- زكريا إبراهيم . دراسـات في الفلسفة المعاصرة . دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ج1 ، 1968 . ص 32 .
- ٦ موسوعة لالاند الفلسفية . المصدر السابق . المجلد الثاني ، ص1016 .
- ٧ المصدر نفسه . المجلد الثاني . الملحق ، ص 1123 .
- ٨ أطلق الحكم العملي الصادر في بورج 1438 ، الذي كان شارل السابع يشرف بموجبه على تدبير الشؤون الدينية في فرنسا ، وأيضاً الحكم العملي الذي أصدره شارل السادس في سنة 1713 ، والذي رعى إلى تنظيم الخلافة على النمسا وهكذا .
- ٩ عبدالرحمن بدوي . الأخلاق عـند كانط . وكالة المطبوعات ، الكويت ، بلات ، ص ص 96 - 97 .
- ١٠ عبدالرحمن بدوي ، شلنج .لمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 2 ، 1981 ، ص ص 314 - 315 .
- ١١ - محمد سليمان حسن.دراسات في الفلسفة الأوروبية،منشورات دار علاء الدين،دمشق،2008، ص ص 83 - 84 .
- ١٢ - موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب . تقديم شارل حلو ، مراجعة : جورج نخل ، دار الكتب العلمية ، بيـروت ، ج2 ، ط1 ، 1992 ، ص 360 ، ينظر :- عبدالرحمن بدوي ، مدخل جديد إلى الفلسفة . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1975 ، ص 82 .
- ١٣ - محمد فتحي الشنيطي . وليم جيمس . القاهرة ، ط1 ، 1957 ، ص 71 .
- ١٤ - هنترميد . الفلسفة أنواعها ومشكلاتها.ترجمة:- د. فؤاد زكريا . دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط1، 1975، ص432.

15- Charles S. Peirce . How To Make Our Ideas Clear . 1878
www.Marxists.org .

16- Ibid .

١٧ - الشنيطي . وليم جيمس . المصدر السابق ، ص 72 .

١٨ - تشارلز موريس . رواد الفلسفة الأمريكية . ترجمة : د. إبراهيم مصطفى إبراهيم ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ، 1996 ، ص 84 .

١٩ - أحمد أمين وزكي نج — يب محمود . قصة الفلسفة الحديثة . القاهرة ، ج 2 ، ط 4 ، 1959 ، ص 627 .

٢٠ - الشنيطي ، وليم جيمس ، المصدر السابق . ص 73 .

٢١ - جيرار ديلودال . الفلسفة الأميركية . ترجمة : د. جورج كتورة و د. إلهام الشعراني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 2009 ، ص 114 .

22- Dewey . " Moral Theory and praetice . " . 1891 , in ; Dewey , The Early Works , 1882 – 1898 , Vol , 3 , p.109 .

نقلاً عن : جيرار ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 114 .

٢٣ - عبد الأمير الشمري . الفلسفة الأميركية : برجماتية جون ديوي في الفكرة والعمل ، دار الصنوبر ، بغداد ، ط 1 ، 2008 ، ص 157 .

٢٤ - المصدر نفسه . ص 325 .

٢٥ - بيرس ، المجلد الخامس ، الفقرة 411 . نقلاً عن : - موريس . رواد الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 35 .

٢٦ - المصدر السابق . ص 37 .

٢٧ - محمود زيدان . وليم جيمس . القاهرة ، 1958 ، ص 42 .

٢٨ - موسوعة أعلام الفلسفة . المصدر السابق . الجزء الأول . ص 376 .

٢٩ - المصدر نفسه . ص 376 .

- ٣٠ - ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 239 .
- ٣١ - الموسوعة الفلسفية المختصرة. فؤاد كامل وآخرون . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ، 1963 ، ص 133 .
- ٣٢ - جيمس . معنى الحقيقة . ص 6 . نقلاً عن : ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 242 .
- ٣٣ - المصدر نفسه . ص 243 .
- ٣٤ - الشمري . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 190 .
- ٣٥ - رالف ن . وين . قاموس جون ديوي للتربية ، ص 206 . نقلاً عن : الشمري ، المصدر السابق . ص 207 .
- ٣٦ - ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 282 .
- ٣٧ - إنبنيت فكرة التربية والتعليم عند ديوي على مبدأ عملي ، فالمطلوب من وجهة نظره تخريج أناس عمليين لا يهتمون بالفكر المجرد ، فالفكر عنده مرحلة ضرورية للعمل ، كما وجه نقده للأساليب والوسائل والأدوات التربوية والتعليمية في مدارس الولايات المتحدة ومن أهم مقالاته في هذا المجال :- " كيف تتبثق المفاهيم من التعاليم " 1891 . في هذا الصدد ينظر :- الشمري . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق ، ص 280 .
- ٣٨ - ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 286 .
- 39- Peirce , C . S . Chance , love and Logic , p . 37 .
- نقلاً عن :- عزمي إسلام . إتجاهات في الفلسفة المعاصرة . الكويت ، ط1 ، 1980 ، ص 96 .
- ٤٠ - تشارلز موريس . رواد الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 36 .
- ٤١ - المصدر نفسه . ص 38 .
- ٤٢ - ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 236 .

- ٤٣ - المصدر نفسه . ص 237 ، يقدم جيمس نظرية الحقيقة (الصدق) Truth في كتاب " معنى الحقيقة " عام 1909 . وكتاب " البرجماتية " عام 1907 . للتوضيح ينظر : زكريا إبراهيم ، دراسات في الفلسفة المعاصرة . المصدر السابق . ص 32 .
- ٤٤ - تشارلز موريس . رواد الفلسفة الأمريكية . المصدر السابق . ص 84 .
- ٤٥ - ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 282 .
- 46- John Dewey , Logic , The Theory of Inquiry , 1938 , p.104 .
- نقلاً عن :- ديلودال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 282 .
- ٤٧ - الشمري الفلسفة الأميركية . المصدر السابق ، ص 175 .
- 48 - جيرار ديلودال . المصدر السابق . ص 32 .
- 49- سوف نتكلم في المبحث الثالث عن الذرائع والمبررات التي كشفت زيف حقيقة - غطاء الأمتثالية العليا التي تسترت به الولايات المتحدة لتنفيذ مخططاتها في السيطرة على العالم ، وهي نقيض للقيم التي إنبتت عليها الفلسفة الذرائعية .
- ٥٠ - ألونزو أل . هامبي . موجز التاريخ الأمريكي . منشورات وزارة الخارجية الأمريكية . مكتب برامج الإعلام الخارجي . مدير تحرير الطبعة العربية : مفيد الديك 2006.ص38 .
- ٥١ - جيرار . الفلسفة الأميركية . ص 34 .
- ٥٢ - أطلقت الطلقات الأولى للثورة الأمريكية في لكسغتون بولاية مساتشوستس ، في 19 نيسان/أبريل 1775 ، ضد القوات البريطانية، التي توجهت إلى مدينة كونكورد الأمريكية، بهدف استيلائها على الذخيرة والسلاح الأمريكي .
- see ; The Enc . Americana International . Vol.7 , p.463 .
- ٥٣ - البيوريتانيين :- هم طائفة من الطهريين من بين البروتستانت .
- ٥٤ - ألونزو . موجز التاريخ الأمريكي . ص 64 .
- ٥٥ - المصدر نفسه . ص 66 .
- ٥٦ - هنترميد . الفلسفة أنواعها ومشكلاتها . المصدر السابق ، ص 227 .

- ٥٧ - يرى ديوي في هذه التعددية على أنها ؛ مجموع يتكون من جماعات كثيرة وليست ذات منظمة واحدة قائمة بذاتها ، يعني انضمام الناس بعضهم إلى بعض وتعاونهم على تحقيق نوع من أنواع الخير تحقيقاً أفضل . ينظر :- الشمري ، الفلسفة الأمريكية ، المصدر السابق . ص 312 .
- ٥٨ - هنتر ميد . المصدر السابق . ص 228 .
- ٥٩ - كان لفوز أبراهام لنكولن في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني / نوفمبر 1860 ، رد فعلٍ من انفصال ولاية كارولينا عن الاتحاد . وبعد عام كانت خمس ولايات أخرى قد انفصلت عن الاتحاد . وفي 8 شباط / فبراير من نفس العام ، وقعت الولايات المنفصلة الست دستوراً مؤقتاً للولايات الكونفدرالية الأمريكية . وفي آذار / مارس 1861 ، أعلن الرئيس لنكولن في خطاب تنصيبه ؛ بأن الكونفدرالية " باطلة قانونياً " ، ودعا إلى استعادة روابط الاتحاد ، لكن الجنوب أصم أذنيه ، وأطلقت المدافع الكونفدرالية النار باتجاه ميناء تشارلستون الواقع في جنوب ساوث كارولينا . واشتعلت الحرب التي أسفرت عن مقتل أعداد من الأمريكيين أكثر ممن قتلوا في أي نزاع سابق أو لاحق .
- ٦٠ - يقول الفيلسوف الأمريكي وليم جيمس في كتابه " إرادة الاعتقاد " :- " ماذا عسى أن تكون إرادة الاعتقاد إن لم تكن تعبيراً عن قدرة الإرادة الإنسانية على الفصل في الكثير من المسائل الأخلاقية والدينية بالرجوع إلى التجربة نفسها " زكريا إبراهيم . دراسات في الفلسفة المعاصرة . المصدر السابق ، ص 41 .
- ٦١ - ألونزو . موجز التاريخ الأمريكي . ص 258 .
- ٦٢ - Thomas Paine, Common Sence and Other Political writings. P.127- نقلاً عن :- جيرار ديلودال ، الفلسفة الأمريكية . ص 56 .
- ٦٣ - غريغ راسيل . الدستورية : أمريكا وما يتعدها . سلسلة مقالات :- أوراق الديمقراطية . عدد 2 ، وزارة الخارجية الأمريكية . مكتب برامج الإعلام الخارجي . 2005 ، ص 3 .
- ٦٤ - المصدر نفسه ، ص 3 .

- ٦٥ -المصدر نفسه . ص 4 .
- ٦٦ -المصدر نفسه . ص 4 .
- ٦٧ -يؤكد ديوي على ضرورة الحفاظ على خبرة ونمو الفرد ، وهي ليست سوى محاولة يراد منها الوصول إلى إمكانية بلوغ مجتمع ديمقراطي قائم على أساس التعاون في تذليل المشاكل والصعوبات والتمتع بخيرات العمل . لذا فقد دعا في نظريته في الاشتراكية ؛ إلى قبول فكرة الحرية من خلال الملكية الجماعية والرقابة الاجتماعية . ينظر :- الشمري ، الفلسفة الأمريكية . ص 305 .
- ٦٨ -جورج كلارك . موجز نظام الحكم الأمريكي . وزارة الخارجية الأمريكية . مكتب برامج الأعلام الخارجي . 1990 . ص 54 .
- ٦٩ -فيليبا ستروم . دور القضاء المستقل . سلسلة مقالات :- أوراق الديمقراطية . عدد 6 ، ص 5 .
- ٧٠ -المصدر نفسه . ص 5 .
- ٧١ -المصدر نفسه . ص 6 .
- * الديمقراطية :- هي نظام سياسي حيث السيادة ممارسة من قِبَل الشعب . أي حكم الشعب للشعب بشكل مباشر ، واشتقاق الكلمة من أصلها اليوناني لا يقول خلاف ذلك (شعب = demos ، السلطة = kratos) . مع نهاية القرن العشرين تجاوز استعمال كلمة ديمقراطية نطاق الحقل الفلسفي السياسي ليصل الى حقل العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل خاص . والآن دخلت الديمقراطية نطاق المنظمات والمؤسسات (العائلة ، المدرسة ، المؤسسة ،) ينظر : المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، د.عبدالمعزم الحفني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة . ط3 ، 2000 ، ص 357 .
- ٧٢ -دي . غراير ستيفنسون جونيور . مبادئ الانتخابات الديمقراطية . سلسلة مقالات أوراق الديمقراطية . عدد 3 ، ص 1 . إن عقيدة سيادة الشعب كان قد أدخلها توماس جيفرسون

- الرئيس الثالث للولايات المتحدة ، في إعلان الاستقلال يوم 4 تموز 1776 . ينظر :-
جيرار ديلو دال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 59 .
- ٧٣ - بول آرنولد . حول أمريكا : كيف تحكم الولايات المتحدة . وزارة الخارجية الأميركية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي . محرر الطبعة العربية : مفيد الديك . 2004 ، ص 3 .
- ٧٤ - يتفق ديوي مع هذا المبدأ من خلال رؤيته بأن الأشخاص الذين يطبق عليهم هذه القوانين هم أعضاء في المجتمع السياسي والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ هذه القوانين يكونون الحكومة . ينظر :- موريس . رواد الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص 125 .
- ٧٥ - غوردون موريس باكي . سنّ القوانين في مجتمع ديمقراطي . سلسلة مقالات :- أوراق الديمقراطية . عدد 5 ، ص 3 .
- ٧٦ - غريغ راسيل . المصدر السابق . ص 1 .
- ٧٧ - حسن عبد ربه حسن . عقل أمريكا . " مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية " . نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2009 ، ص 132 .
- ٧٨ - كان ديوي يرى في التجربة الروسية اختباراً جديداً لشكل جديد للمجتمع الديمقراطي ، لكن ظهر فجأة عبر التطهيرات سنة 1930 بالدليل القاطع — ع بأن التجربة الروسية ليست ديمقراطية . ينظر :- جيرار ديلو دال . الفلسفة الأميركية . المصدر السابق . ص ص 291 - 294 .
- ٧٩ - غريغ راسيل . المصدر السابق . ص 5 .
- ٨٠ - المصدر نفسه ، ص 5 .
- 81- يرى نعيم تشومسكي في كتابه " الحادي عشر سبتمبر " وهو أكثر كتبه شهرة ، والتي نشرت بعد الهجمات الإرهابية ، بأنه يتخذ موقفاً مخالفاً فيما يتعلق بالظروف المرعبة التي عصفت بالولايات المتحدة الأميركية ، فيما يخص هذه الهجمات التي كانت فريدة - ليس في حجمها وطبيعتها بل بهدفها - ؛ إذ جادل تشومسكي بأن الرعب الذي تحمله الأميركيون في 11/أيلول/2001 ، لم يكن يختلف عن ذلك الذي يعانيه من هم على الطرف الآخر

للسياسة الخارجية للولايات المتحدة سنوياً . فلقد أطلق تشومسكي سابقاً على الولايات المتحدة اسم " الدولة الإرهابية القائدة " ، واستنتج بصورة منطقية بان وسائل الإعلام تعمل كوسيلة نقل لدعاية الدولة والشركات التي لا تسمح إلا بمجال ضيق من النقاش ، ورأى بان أحزاب الولايات المتحدة السياسية عبارة عن (عصبيتين) لـ (حزب متحد) واحد .
ينظر :- تشومسكي . أشياء لن تسمع بها أبداً . لقاءات ومقالات . ترجمة :أسعد الحسين ، دار نينوى ، دمشق ، 2010.ص94 .

٨٢ -ألونزو إل. هامبي . موجز التاريخ الأمريكي . المصدر السابق . ص 293 .
٨٣ -بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أراد بوش في خطابه وتعليقاته الأولى التنويه إلى سياسته الجديدة التي عنوانها بـ " الحرب الصليبية " ، إلا أن هذا التوجه ما برح أن أنقلب على الوجه الثاني للعملة ذاتها ، كي لا يساء الضن من قبل بعض الدول الإسلامية ذات المصالح المشتركة ، فتحول شعاره إلى " الحرب على الإرهاب " . لكننا نشير إلى المكائد التي حاكها الساسة الأمريكيان في لصق الإرهاب بالإسلام ، جاءت ذريعة للسيطرة على ثروات البلاد الإسلامية والتحكم بمصيرها وشعوبها ، بحجة مكافحة الإرهاب وحماية مصالحها في أنحاء العالم ، إلا أن هذا الزيف والخداع التي مارسته الولايات المتحدة سرعان ما أنكشف من قبل جمهرة من المفكرين الغربيين اللذين عرفوا بمواجهتهم ومواقفهم الفاضحة للسياسة الأمريكية .ينظر :- روجيه غارودي . الإرهاب الغربي . ترج - مة : سليمان حرفوش ، دار كنعان ، دمشق ط2007، 1. أيضاً ينظر مؤلفات المفكر الأمريكي : نعوم تشومسكي ؛ " 11 أيلول الإرهاب والإرهاب المض -اد " - " القوة والإرهاب جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية - " ثقافة الإرهاب " .

٨٤ -ألونزو إل. هامبي . موجز التاريخ الأمريكي . المصدر السابق . ص 333 .

85- المصدر نفسه . ص333 .

86- يعتبر كتاب " السيطرة أم البقاء " لنعوم تشومسكي ، سعي أميركا الدائم للهيمنة العالمية " مشروع الإمبراطورية الأمريكية " ، الذي نشر في تشرين الثاني 2003 ، هو نقد لاذع لوضع

الولايات المتحدة في العلم الهادف إلى هيمنة عالمية كما يراه ، وهو الموضوع الدائم في تاريخ الولايات المتحدة كله الذي يفرض تهديداً حقيقياً على بقاء الجنس البشري الآن .

ينظر :- نعوم تشومسكي . السيطرة أم البقاء السعي الأمريكي للهيمنة على العالم . ترجمة سامي الكعكي . دار الكتاب العربي ، لبنان ، 2004 .

87- بعد هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ، أرسلت جماعة مجهولة رسائل تحتوي على كميات صغيرة من بكتيريا (جرثومة) (إنتراكس المعروفة " بالجمرة الخبيثة " . وقد وجه بعض هذه الرسائل إلى أعضاء في الكونغرس وإلى رسميين في الحكومة ، وأرسل غيرها إلى أفراد مخمورين ، لكنه لم يصب أي شخص بارز بالعدوى ، غير أن خمسة أشخاص وقعوا ضحية وتوفوا ، وعانى عدد من الناس أعراضاً شديدة من المرض . وأثارت تلك الرسائل موجة من الهستيريا القومية ثم توقفت بنفس السرعة التي بدأت بها ، وبقيت يلفها الغموض .

88- عبدالمولى علي . دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأميركية . بحث متاح على شبكة الانترنت . جام — عة مولاي إسماعيل . كلية الع — لوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية . 2006/2005 . إشراف الدكتور محمد الهراط .

89- صامويل هنتغتون :- أستاذ العلوم السياسية والاقتصاد . أميركي الجنسية ، يعيش في الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية ، ويعمل في جامعة هارفارد . وقدم في كتابه " الإسلام ... والحادثة ... المواجهة أم المعاشية ؟؟ " وجهة نظر . حول السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط ، والتي لاقت اهتماماً كبيراً في الأوساط السياسية .

90- جوزيف س . ناي . القوة الناعمة (وسيلة النجاح في السياسة الدولية) . ترجمة :- د . محمد توفيق البجيرمي . مكتبة العبيكان للنشر الس — عودية ، ط1 ، 2007 ، ص 48 - 49 .

91- عبد المولى علي . المصدر السابق .

92- من ممارسات القوة التي وصمت بها الولايات المتحدة معلنة فشلها الدبلوماسي في سياستها الخارجية ؛ حربها على فيتنام في منتصف ستينات القرن العشرين ، أثر تولي ليندون جونسون

الحكم آنذاك . وسلطة رونالد ريغان المتعسف آزاء شعوب الشرق الأوسط ، منذ توليه الحكم في ثمانينات القرن الع —شرين ، وموقفه من قضايا التسليح النووي والحرب الباردة في المعسكر الشرقي . أما جورج بوش (الأب) والذي تولى الحكم مطلع تسعينات القرن العشرين ، فلا زالت يدها الملطختان بدماء حرب الخليج الثانية ؛ حاضرة في أذهان الرأي العام .

ينظر :- نعوم تشومسكي . النظام العالمي القديم والجديد . ترجمة :- د.عاطف معتمد

عبدالحميد . نشر وتوزيع : نهضة مصر ، القاهرة ، ط1 ، 2007 ، ص ص 16 - 17 .

93- واشنطن بوست ، 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2001 .

94- مكتب الرئيس ، " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " . متاح على الموقع :-

www.whitehouse.gov/nsc يقارن مع :- نعوم تشومسكي . الدول المارقة (إستخدام

القوة في الشؤون العالمية) . تعريب : أسامة أسبر ، مك -تبة العبيكان للنشر ، السعودية ،

ط1 ، 2004 ، ص 192 .

95- ألونزو إل . هامبي . موجز التاريخ الأمريكي . المصدر السابق . ص 333 .

96- تشير التقارير التي تسربت من التحقيقات حول تفجيرات الحادي عشر من أيلول /

سبتمبر ، إلى خطورة السيناريو التي كانت الغاية منه توريط المسلمين بتهمة الإرهاب ، عندما

شاهد في حطام برج التجارة العالمي عدد من المصاحف للقران الكريم ، وكتب تعليم الطيران

باللغة العربية ، كما أشير أيضاً إلى عدم أكتراث بوش في جديته بأجراء تحقيق معمق حول

الحادث كي يتسنى له تنفيذ رد فعل مباشر باستخدام القوة العسكرية ضد من يراه معادياً لسياسة

الولايات المتحدة .

97- اقتباس من مقال " تقرير خاص عن القاعدة " ، مجلة الأيكونوميست ، 8 آذار / مارس ،

2003 .

98- روجيه غارودي . الإرهاب الغربي . المصدر السابق . ص 11 .

99- " مسؤولون أميركيون يرون انبعثاً للقاعدة في بلدان عديدة " . صحيفة النيويورك تايمز ، 17

آيار / مايو ، 2003 .

- 100- وليام كريستول . الحرب على العراق : طغيان أميركا . ترجمة : فؤاد الزعرور . معهد بحوث سياسة الشرق الأوسط . ص 13 ، 2003 ، متاح على الموقع :- Policy / www.Dof.Org .
- 101- أيمن سلامة . سياسة الألفية الجديدة وأكذوبة أميركا . مؤتمر التضامن العربي المركز الدولي للفنون والثقافة . عدد تشرين الثاني 2004 ، الدار البيضاء . ص 6 .
- 102- نعوم تشومسكي . أشياء لن تسمع بها أبداً المصدر السابق . ص 276 .
- 103- جوزيف س . ناي . القوة الناعمة ، المصدر السابق ، ص 191 .
- 104- نعوم تشومسكي . الضغط على إيران بسبب موقفها المستقل . لقاء أجراه كوروش زياباري ، مراسل صحيفة طهران تايمز في 15 نيسان / ابريل 2009 ، من كتاب :- أشياء لن تسمع بها أبداً المصدر السابق . ص 20 .
- 105 سوسيو ليفو . طموحات إيران النووية . النيويورك تايمز ، 7 آب / أغسطس ، 2004 .
- 106- تشومسكي . أشياء لن تسمع بها أبداً . ص 288 .
- 107- المصدر نفسه . ص 289 .
- 108- المصدر نفسه . ص 291 .
- 109- الخطاب متاح على الموقع :- <http://www.whitehouse.gov/nsc> .
- أولاً :-**

• قائمة المصادر والمراجع :

- ١ - إبراهيم ، زكريا - دراسات في الفلسفة المعاصرة . دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ت 1 ، 1968 .
- ٢ - آرنولد ، بول . حول أميركا : كيف تحكم الولايات المتحدة . وزارة الخارجية الأمريكية . مكتب برامج الإعلام الخارجي . محرر الطبعة العربية :- مفيد الديك ، 2004 .
- ٣ - إسلام ، عزمي . اتجاهات في الفلسفة المعاصرة . الكويت ، ط 1 ، 1980 .
- ٤ - جدوي ، عبدالرحمن . الأخلاق عند كانط . وكالة المطبوعات ، الكويت ، بلا ت .

- ٥ جدوي ، عبدالرحمن . شلنچ . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1981.
- ٦ جدوي ، عبدالرحمن . مدخل جديد إلى الفلسفة . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط 1 ، 1975.
- ٧ تشومسكي ، نعوم . السيطرة أم البقاء ، السعي الأميركي للهيمنة على العالم . ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 2004 .
- ٨ تشومسكي ، نعوم . أشياء لن تسمع بها أبداً . ترجمة : أسعد محمد الحسين دار نينوى ، دمشق ، 2010 .
- ٩ تشومسكي ، نعوم . الدول المارقة ، استخدام القوة في الشؤون العالمية . تعريب : أسامة أسبر ، مكتبة العبيكان ، السعودية ، ط1 ، 2004 .
- ١٠ - تشومسكي ، نعوم . النظام العالمي القديم والجديد . ترجمة : د. عاطف معتمد عبدالحميد . نهضة مصر ، القاهرة ، ط1 ، 2007 .
- ١١ - حسن ، عبد ربه حسن . عقل أمريكا ، مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية . نهضة مصر ، القاهرة ، ط1 ، 2009 .
- ١٢ - حسن ، محمد سليمان . دراسات في الفلسفة الأوربية . منشورات دار علاء الدين ، دمشق ، 2008 .
- ١٣ - ديلودال ، جيرار . الفلسفة الأميركية . ترجمة : د. جورج كتورة و د. إلهام الشعراني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2009 .
- ١٤ - زيدان ، محمود . وليم جيمس . القاهرة ، 1958 .
- ١٥ - الشمري ، عبدالأمير . الفلسفة الأميركية : برجماتية جون ديوي في الفكرة والعمل . دار الصنوبر ، بغداد ، ط1 ، 2008 .
- ١٦ - الشنيطي ، محمد فتحي . وليم جيمس . القاهرة ، ط1 ، 1957 .
- ١٧ - غارودي ، روجيه . الإرهاب الغربي . ترجمة : سلمان حروفش ، دار كنعان ، دمشق ، ط1 ، 2007 .

- ١٨ - كلارك ، جورج . موجز نظام الحكم الأمريكي . وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الأعلام الخارجي ، 1990 .
- ١٩ - موريس ، تشارلز . رواد الفلسفة الأمريكية . ترجمة : د. إبراهيم مصطفى إبراهيم ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ، 1996 .
- ٢٠ - ناي ، جوزيف س. القوة الناعمة ، وسيلة النجاح في السياسة الدولية . نقله الى العربية : د. محمد توفيق البجيرمي . العبيكان للنشر ، السعودية ، ط1 ، 2007 .
- ٢١ - هامبي . ألونزو إل . موجز التاريخ الأمريكي . منشورات وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الأعلام الخارجي . مدير تحرير الطبعة العربية : مفيد الديك ، 2006 .
- ٢٢ - هنتر ميد . الفلسفة أنواعها ومشكلاتها . ترجمة : فؤاد زكريا ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط2 ، 1975 .

ثانياً :-

• الدوريات والصحف :

- ١ جاكبي ، غوردن موريس . سنّ القوانين في مجتمع ديمقراطي سلسلة مقالات : أوراق الديمقراطية. وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الأعلام الخارجي ، عدد 5 ، 2005 .
- ٢ راسيل ، غريغ . الدستورية : أمريكا وما يتعداها . سلسلة مقالات :- أوراق الديمقراطية . وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الأعلام الخارجي ، عدد 2 ، 2005 .
- ٣ ستروم ، فيليبيا . دور القضاء المستقل . سلسلة مقالات :- أوراق الديمقراطية . وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الأعلام الخارجي ، عدد 6 ، 2005 .
- ٤ سلامة ، أيمن . سياسة الألفية الجديدة وأكاذيب أميركا . مؤتمر التضامن العربي ، المركز الدولي للفنون والثقافة . الدار البيضاء . عدد تشرين الثاني ، 2004 .

- ٥ ستيفنسون جونيور ، دي . غراير . مبادئ الانتخابات الديمقراطية . سلسلة مقالات :-
أوراق الديمقراطية . وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، عدد 3 ،
2005 .

ثالثاً :-

• الشبكة الدولية (الأنترنت) :

- ١ كريستول ، وليام . الحرب على العراق : طغيان أميركا . ترجمة : فؤاد الزعرور . معهد
بحوث سياسة الشرق الأوسط ، 2003 .

[www. Dof. Org\policy](http://www.Dof.Org/policy)

- ٢ مسؤولون أميركيون يرون إنبعثاً للقاعدة في بلدان عديدة . صحيفة النيويورك تايمز ،
17/أيار مايو 2003 .

- ٣ علي ، عبدالمولى . دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية . جامعة مولاي
إسماعيل . كلية العلوم القانونية والاقتصادية . إشراف د. محمد الهزاط ، 2006/2005 .

- ٤ تقرير خاص عن القاعدة ، مجلة الأيكونوميست ، 7 آذار/ مارس 2003 .

- ٥ سموسيو ليفو . طموحات إيران النووية . النيويورك تايمز ، 7 آب/ أغسطس 2004 .

- ٦ مكتب الرئيس . استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة .

www.whitehouse.gov/nsc

- 7- Charles S. Peirce . How To Make Our Ideas Clear . 1878
[www. Marxists . org](http://www.Marxists.org) .

قائمة المعاجم والموسوعات العربية والأجنبية :-

أولاً :- العربية :

- ١ موسوعة لالاند الفلسفية . أندريه لالاند . تعريب : خليل أحمد خليل ، عويدات للنشر
والطباعة ، بيروت ، 2008 .

٢ - موسوعة أعلام الفلسفة (العرب والأجانب) . تقديم : شارل حلو ، مراجعة : د. جورج نخل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 ، 1992 .

٣ - الموسوعة الفلسفية المختصرة ، فؤاد كامل وآخرون ، مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ، 1963 .

٤ - المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة . دكتور عبدالمنعم الحفني ، الناشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط3 ، 2000 .

ثانياً :- الأجنبية :

1-The Encyclopeia Americana Internaional copyright , 1967 by American corporation .